تطور أوضاع المرأة في المجتمع المصري

إعـــــداد

أ. اسلام عبد الستار حامد مكاوى

باحث ماجستير في قسم الاجتماع

كلية الآداب– جامعة دمنهور

أ.م. د. محمود عبد الحميد حمدى

أستاذ علم الاجتماع المساعد

قسم الاجتماع – كلية الآداب– جامعة دمنهور

دورية الإنسانيات - كلية الآداب - جامعه دمنهور

العدد (65)- الجزء الثالث -2025

تطور أوضاع المرأة في المجتمع المصري

أ. اسلام عبد الستار حامد مكاوى
أ.م. د. محمود عبد الحميد حمدى

الملخص

للمرأة دور أساسي في التنمية لا يمكن إغفاله؛ فهي تشارك في عملية التنمية –شرط تذليل المعوقات والصعوبات التي تقلل من استثمار هذه المشاركة التي يحتاج إليها المجتمع بشكل فعال وإيجابي –فإذا ما ألقينا نظرة على واقع المرأة؛ فسنجد الكثير من الجهود والبرامج الدولية والإقليمية والحكومية والأهلية التي تهتم بقضايا المرأة وتمكينها، أيضًا سنجد مجموعة كبيرة من المعوقات والعراقيل التي تعترض طريق تقدمها، وتحد من قدرتها على تقلد المناصب العامة، والمشاركة في الحياة السياسية وكذلك في شغل الوظائف القيادية في كل من القطاع الحكومي والخاص، مما يؤثر في إمكانيات مساهمتها في عمليةالتنمية. ولعل قضايا وموضوعات مثل التنشئة الاجتماعية، والموروثات الثقافية، مثل عدم التوازن بين توزيع الوقت المتاح لها وبين مهام العمل ومتطلباته، وأيضا دورها الأسري (كأم ومربية وزوجة) ضمن إطار اجتماعي، لا يشجع على المشاركة بين الرجل والمرأة في تحمل أعباء الحياة، إضافة إلى قصور الخدمات التي تعينها على أداء أدوارها المتنوعة كتوافر دور الحضانة، وتدني قدرة المرأة على التملك والميراث في بعض المناطق خاصة في صعيد مصر ؛ لوجود بعض الأعراف السائدة مخالفة للقوانين والشرائع السماوية المختلفة والتي لا تمنع توريث الأراضي الزراعية والممتلكات للإناث، وتحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين، وكذلك التفاوت في الرواتب بين الذكور والإناث في مجالات العمل المختلفة، وانحسار نشاط المرأة الاقتصادي والسياسي، والصورة النمطية للمرأة في الإعلام كجسد فقط دون الاهتمام بمكانة المرأة وأهميتها في تنمية المجتمع؛ وهذا كله ينعكس سلبًا على تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًاوسياسيا.

وتتحدد المشكلة الرئيسة للدراسة الحالية في توضيح أهمية الوقوف علي تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة في المجتمع المصري للأخذ بيدها لكي تأخذ مكانتها في المجتمع لأنها تواجه تحديات في التعليم والعمل والشعور بعدم المساواه مع أخيها الرجل في الحقوق والامتيازات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مما يقلل فاعليتها في ممارسة حقوقها في الحياة وتقليل فاعليتها في تحقيق التنمية الشاملة المطلوبة من كافة عناصر المجتمع.

أهمية البحث:

1-الأهمية النظرية

2-الأهمية التطبيقية

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

يتحدد الهدف الرئيسي للدراسة في محاولة التعرف علي تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة المصرية وأهم استراتيجيات دعم المرأة وتمكينها في المجتمع المصري . وفي هذا المجال سوف نركز علي دراسة بعض الجوانب والتي تمثل اهداف فرعية وهي :

1-رصد المعوقات والتي تتمثل في المعوقات الاجتماعية والقانونية والتعليمية ومعرفة نظرة وادراك المجتمع لدور المرأة.

2-تحليل الفجوات المتمثلة في التمييز النوعي بين الرجل والمرأة المتمثلة في نسبة معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة ، والتفاوت في المهن والوظائف وفي الرواتب والأجور .

3-تحديد أسباب ضعف دور المرأة في الحياة السياسية .

4-تمكين المرأة من خلال تعليمها وتأهيلها للعمل في المجتمع .

5-التوصل إلي نتائج وتوصيات ومقترحات تساعد علي تمكين المرأة .

ولتلبية الأهداف تحاول الدراسة الإجابة علي التساؤلات التالية:

1-ماهو مفهوم النوع الاجتماعي ؟

2-ماهي حقيقة أوضاع المرأة الحالية في المجتمع المصري؟

3-ما المعوقات التي تقف أمام دعم وتمكين المرأة للمشاركة في التنمية بشكل فعال؟

4-ما طبيعة الفجوات القائمة بين الرجل والمرأة في النشاط الاقتصادي والسياسي؟

5-ماهي أهم استراتيجيات دعم المرأة سياسيا في المجتمع المصري؟

مفاهيم الدراسة:

1-التنمية

2-النوع الاجتماعي

3-التمكين

4-المرأة

أهم النتائج والتوصيات:

وتوصلت نتائج البحث إلي أن أكثر العوامل إعاقة لتمكين المرأة وهي العوامل الاجتماعية تلاها العوامل الاقتصادية والسياسية ثم أخيرا العوامل الشخصية وأن تنمية أوضاع المرأة

وتغيير علاقات النوع الاجتماعي لتكون أكثر عدلا وأقل تميز ضد النساء يتطلب دورا أساسيا للدولة . فالدولة هي الفاعل الرئيس في توجيه عمليات التغيير الاجتماعي والحامي لحقوق الأفراد ، فالدولة هي التي لديها القدرة علي التشريع ورسم السياسات، وتخصيص الميزانيات ومتابعة وتنفيذ ما تخططه علي المستوي الوطني .

وتوصي الباحثة علي ضرورة تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق تقديم المناهج الدراسية والبرامج التليفزيونية وجميع وسائل الاعلام التي ترفع من قيمة المرأة ودورها ، والعمل علي تدعيم المرأة وترشيحها في الحياة السياسية والمناصب القيادية، وأخيرا تصميم البرامج التدريبية لزيادة ثقة المرأة وقدراتها الإدارية لكي تتمكن من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة .

مقدمة البحث:

تعتبر عملية التنمية وسيلة لتحقيق المشاركة الكاملة لكل أفراد المجتمع، واستغلال كامل الطاقات البشرية المتاحة بهدف تحقيق التنمية المستدامة، والعمل علي تحقيق تقدم ورخاء المجتمع .

وتشكل المرأة في مصر أكثر من نصف المجتمع؛ حيث تكون القوى الفاعلة في سوق العمل والإنتاج، بالإضافة للأدوار الأخرى المتعددة التي تضطلع بها سواء علي مستوى الأسرة أو الجماعة والمجتمع بصفة عامة. وقد أدت الظروف التاريخية التي مرت بالمجتمع المصري خاصة ومجتمعات العالم الثالث علي وجه العموم إلي أن أصبحت المرأة تحتل وضعاً أدني من الرجل علي المستوي الثقافي والاقتصادي والإنساني بصفة عامة – كما أصبحت هي الفئة الأكثر فقراً واحتياجاً؛ نظراً لكثرة الأعباء والمسئوليات التي تقع علي كاهلها، ولطبيعة الأدوار والممارسات التي ارتبطت بالثقافة السائدة وبأوضاع المجتمع بشكل عام . وقد تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بقضايا المرأة والمجتمع والتنمية؛ نظراً لما ينبغي أن يكون عليه حال المرأة المصرية، والتي تقوم بكثير من الأدوار الاجتماعية والاقتصادية الهامة في المجتمع. وتحاول الدراسة الراهنة توضيح والتعرف علي أهمية تطور أوضاع المرأة في المجتمع المصري لأهمية تمكينها لتحقيق التنمية الشاملة بشكل حقيقي وواقعي.

تمهيد

يعد تمكين المرأة في جميع المجالات هو طريق التنمية ،وأحد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سائر الدول النامية. وهناك علاقة وثيقة بين زيادة مشاركتها في مختلف المجالات وتحقيق المساواة بين الجنسين ولكن بالنظر إلى أحوال المرأة علي مر العصور والأمم والحضارات كانت المرأة ممسوخة الهوية فاقدة الأهلية، منزوعة الحرية لا قيمة لها تذكر أو شأن يعتبر. بل كانت تقاسي في عامة أحوالها – باستثناء عصور الرسالات الإلهية بخاصة الإسلام– ألوانا من الظلم والقهر والشقاء والذل، صاغتها أهواء ضالة أو عقائد فاسدة، نتيجة تنامي الموروثات الثقافية الخاطئة تحت ستار الدين ،انعكست بصورة سلبية علي دور المرأة في تنمية المجتمع بشكل مباشر. والإيمان بوجود فروق نوعية لصالح الرجل تجعله أكثر إيجابية وفاعلية في تنمية المجتمع عن المرأة ؛مما أدي إلي تدهور حال المرأة . وهناك العديد من المحاولات للرجوع للوراء ،وتهميش دور المرأة الفاعل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،ومن أهم مظاهر ذلك: تأنيث الفقر في المجتمع، وتأنيث البطالة وغلبة عمل المرأة في القطاع غير الرسمي المفتقد لحقوق العمل، إلي جانب ضعف تواجد المرأة في مواقع القيادة والبرلمان والعمل التطوعي . وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل في هذا البحث و العولمة وتأثيرها علي تغير مكانة المرأة بجانب أهم استراتيجيات دعم المرأة سياسيا .

أولا: مشكلة الدراسة وأهميتها:

للمرأة دور أساسي في التنمية لا يمكن إغفاله؛ فهي تشارك في عملية التنمية –شرط تذليل المعوقات والصعوبات التي تقلل من استثمار هذه المشاركة التي يحتاج إليها المجتمع بشكل فعال وإيجابي –فإذا ما ألقينا نظرة على واقع المرأة؛ فسنجد الكثير من الجهود والبرامج الدولية والإقليمية والحكومية والأهلية التي تهتم بقضايا المرأة وتمكينها، أيضًا سنجد مجموعة كبيرة من المعوقات والعراقيل التي تعترض طريق تقدمها، وتحد من قدرتها على تقلد المناصب العامة، والمشاركة في الحياة السياسية وكذلك في شغل الوظائف القيادية في كل من القطاع الحكومي والخاص، مما يؤثر في إمكانيات مساهمتها في عمليةالتنمية. ولعل قضايا وموضوعات مثل التنشئة الاجتماعية، والموروثات الثقافية، مثل عدم التوازن بين توزيع الوقت المتاح لها وبين مهام العمل ومتطلباته، وأيضا دورها الأسري (كأم ومربية وزوجة) ضمن إطار اجتماعي، لا يشجع على المشاركة بين الرجل والمرأة في تحمل أعباء الحياة، إضافة إلى قصور الخدمات التي تعينها على أداء أدوارها المتنوعة كتوافر دور الحضانة، وتدني قدرة المرأة على التملك والميراث في بعض المناطق خاصة

في صعيد مصر؛ لوجود بعض الأعراف السائدة مخالفة للقوانين والشرائع السماوية المختلفة والتي لا تمنع توريث الأراضي الزراعية والممتلكات للإناث، وتحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين، وكذلك التفاوت في الرواتب بين الذكور والإناث في مجالات العمل المختلفة، وانحسار نشاط المرأة الاقتصادي والسياسي، والصورة النمطية للمرأة في الإعلام كجسد فقط دون الاهتمام بمكانة المرأة وأهميتها في تنمية المجتمع؛ وهذا كله ينعكس سلبًا على تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًاوسياسيا.

وتتحدد المشكلة الرئيسة للدراسة الحالية في توضيح أهمية الوقوف علي تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة في المجتمع المصري للأخذ بيدها لكي تأخذ مكانتها في المجتمع لأنها تواجه تحديات في التعليم والعمل والشعور بعدم المساواه مع أخيها الرجل في الحقوق والامتيازات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مما يقلل فاعليتها في ممارسة حقوقها في الحياة وتقليل فاعليتها في تحقيق التنمية الشاملة المطلوبة من كافة عناصر المجتمع.

ويمكن تحديد نوعين من الأهمية لموضوع الدراسة هما الأهمية النظرية والتطبيقية.

ترجع الأهمية النظرية:

إلى أن المرأة هي محل الاهتمام والدراسة باعتبارها نصف المجتمع، كما أنها الفئة الأكثر تهميشا في المجتمع، وتحتاج إلى حماية قانونية واقتصادية واجتماعية وتشريعية عند تعرضها للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وفي مقدمتها مشكلة الفقر والأمية والبطالة، حيث إن هذه المشكلات بحاجة إلى دراسة شاملة ومتعمقة من مختلف الجوانب، إضافة إلى حاجاتها إلى برامج ومشروعات على مستوى حكومي وأهلي تكون جادة وفعالة بالإضافة إلي محاولة التعرف علي أدبيات التراث المتصل بأوضاع المرأة المصرية.

أما الأهمية التطبيقية:

فإنه بناءً على ما تقدمه الدراسة من بيانات ومعلومات، وما يمكن أن تسفر عنه من نتائج وحقائق مستمدة من الواقع الفعلي الراهن لتطور أوضاع المرأة فقد يكون هذا الإسهام البسيط وغيرها من الدراسات المماثلة مرشدّ علميًا للباحثين والمهتمين بقضايا المرأة مثل المرأة المعيلة والغارمات اللائي تزداد بينهن نسب الفقر وكذلك فإن التعرف على الجهود الحكومية والأهلية في مجال تمكين المرأة ومد ي مساهمتها في التنمية وانخراطها في النشاط الاقتصادي؛ قد يؤدي إلي فائدة تطبيقية تتمثل في الوقوف على نقاط القوة والضعف والتحديات التي تواجهها؛ لتتمكن هذه الدراسة في النهاية من الوصول إلى نتائج

وتوصيات يمكن أن تساهم في تنشيط دور المرأة في الواقع المصري من أجل مساهمتها في تطوير المجتمع المصري بعد تمكينها وتدريبها وتأهيلها.

ثانيا: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

يتحدد الهدف الرئيسي للدراسة في محاولة التعرف علي تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة المصرية وأهم استراتيجيات دعم المرأة وتمكينها في المجتمع المصري . وفي هذا المجال سوف نركز علي دراسة بعض الجوانب والتي تمثل اهداف فرعية وهي :

1- رصد المعوقات والتي تتمثل في المعوقات الاجتماعية والقانونية والتعليمية ومعرفة نظرة وادراك المجتمع لدور المرأة.

2- تحليل الفجوات المتمثلة في التمييز النوعي بين الرجل والمرأة المتمثلة في نسبة معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة ، والتفاوت في المهن والوظائف وفي الرواتب والأجور .

3- تحديد أسباب ضعف دور المرأة في الحياة السياسية .

4- تمكين المرأة من خلال تعليمها وتأهيلها للعمل في المجتمع .

5- التوصل إلي نتائج وتوصيات ومقترحات تساعد علي تمكين المرأة .

ولتلبية الأهداف تحاول الدراسة الإجابة علي التساؤلات التالية:

1- ماهو مفهوم النوع الاجتماعي ؟

2- ماهي حقيقة أوضاع المرأة الحالية في المجتمع المصري؟

3- ما المعوقات التي تقف أمام دعم وتمكين المرأة للمشاركة في التنمية بشكل فعال؟

4- ما طبيعة الفجوات القائمة بين الرجل والمرأة في النشاط الاقتصادي والسياسي؟

5- ماهي أهم استراتيجيات دعم المرأة سياسيا في المجتمع المصري؟

الثا: مفاهيم الدراسة:

1-التنمية:

التنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال والتنمية كمفهوم شاع الحديث عنه عقب الحرب العالمية الثانية – بخاصة – لما نجم عنها من مشكلات اجتماعية بارزة؛ دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية.

والتنمية بمعناها الشامل ليست عملية اقتصادية فحسب وليست اجتماعية فحسب وليست عملية سياسية فحسب وليست عملية ثقافية فحسب ولكنها مزيج من هذه كلها وغيرها

تحتوي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وتتفاعل جميعها وتتداخل بعضها مع بعض في إطار شمولي تهدف إلى تحقيق أهداف تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع وما هو ممكن للتحقيق وتعتمد على تغيير المجتمع نحو الأفضل بجميع وجوهه وكامل تطلعاته.

وعلى هذا تعتبر التنمية عملية واعية وموجهة تقوم بها قطاعات شعبية واعية خاصة وعامة بهدف إيجاد تغيير شامل يسمو بالمجتمع إلى مصاف الأمم الراقية المتحضرة ([1]) .

ولقد عرفت هيئة الأمم المتحدة United Nationsالتنمية بأنها: عبارة عن مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة، في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية.[(2)]

وتري الموسوعة البريطانية مفهوم التنمية الإقتصادية من خلال عرضها لموضوع النمو الإقتصادي وتوضيح وجهه الخلاف بينهما وأنتهت إلي أن " النمو الإقتصادي يتميز عامة عن التنمية الإقتصادية بأن التنمية ترتبط بالإقتصاديات القريبة من مستوي الكفاف أما أصطلاح النمو الإقتصادي فإنه يستخدم عند الإشارة إلي الإقتصاديات التي ترتفع فيها في الوقت الحالي نسبة دخول الأفراد ".[(3)]

2-التوع الاجتماعي

نجد أن من أبرز موضوعات الساعة على ساحة العلم الاجتماعي الغربي الآن موضوع النوع الاجتماعي أو الجندر وقضاياه ومشكلاته وكأن من مضاعفاته الخافتة حتى الآن ذلك الاهتمام الذي نلمسه بالموضوع لدي بعض مفكرينا وعلمائنا والملاحظ أن الجدل حوله عندما ثار لم يجر في هدوء وموضوعية، ولكنه اشتعل اشتعالاً وأقحمت عليه معتقدات وأيدولوجيات وربما عواطف أيضاً.

يدور هذا المفهوم وما ارتبط به من دراسات على لفت الانتباه إلى الجوانب ذات الأساس الاجتماعي للفروق بين النساء والرجال ثم تطورت الأمور خطوة أبعد بعد ذلك واتسع مفهوم النوع ليشير ليس فقط إلى الهوية الفردية وإلى الشخصية ولكن ليشير على

---

(1) عبد العزيز عبد الله السنبل : دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة مؤتمر التنمية والأمن ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2001 ، www.faculty.ksu.edu.sa/doc

(2) هنا إبراهيم رزق ندا : برامج التنمية البشرية وتمكين المرأة سياسيا ، رسالة دكتوراة من قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2011، ص8 0

(3) سمير عبد الحميد رضوان : أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الإقتصادية ، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، 1996 ، ص158 0 https://books.google.com.eg/

المستوى الرمزي أيضاً إلى المثل والصور النمطية الثقافية للرجولة والأنوثة. ويشير على المستوى البنائي إلى تقسيم العمل على أساس النوع في المؤسسات والتنظيمات ولقد تحول الاهتمام في السنوات الأخيرة إلى التشكيلات المتغيرة للنوع على المستوى الثقافي وكانت معظم هذه البحوث والدراسات من نوعية البحوث المتعددة المداخل. (4)

وتعرف الموسوعة البريطانية لهذا المصطلح بكونه شعور الإنسان بنفسه كذكر أو أنثي وفي الأعم الأغلب فإن الهوية الجندرية والخصائص العضوية تكون علي إتفاق (أوتكون واحدة). ولكن هناك حالات لا يرتبط فيها شعور الإنسان بخصائصه العضوية، ولا يكون هناك توافق بين الصفات العضوية وهويته الجندرية (أي شعور الشخص بالذكورة أو الأنوثة)، وتضيف : " إن الهوية الجندرية ليست ثابته بالولادة ذكر أو أنثي بل تؤثر فيها العوامل النفسية والإجتماعية بتشكيل نواة الهوية الجندرية وهي تتغير وتتوسع بتأثير العوامل الإجتماعية كلما نما الطفل. " وتواصل الموسوعة البريطانية تعريفها للجندر " كما أنه من الممكن أن تكون هويه جندرية لاحقة أو ثانوية لتتطور وتطغي علي الهوية الجندرية الأساسية (الذكورة والأنوثة)". (5)

وللوصول إلى مصطلح متفق عليه مرادف لكلمة الجندر فقد نظم مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث اجتماع في تونس عام 1995 تم فيه استخدام مصطلح النوع الاجتماعي كترجمة لهذا المصطلح (Gender) والذي يعني المواصفات والأدوار الثقافية والاجتماعية التي يتصف ويقوم بها الرجل أو المرأة والتي تشكل حالة غير ثابتة قابلة للتغيير وفقاً لمجموعة من المؤثرات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والزمنية والمكانية والتي تؤثر في المجتمع وأفراده.

كما أن هذا المصطلح يشير إلى الأدوار والعلاقات لكل من الرجل والمرأة ضمن المجتمع الواحد حيث تختلف المجتمعات فيما بينها في النظرة والتعامل مع النوع الاجتماعي. فلا يوجد مجتمع يؤدي فيه الرجال والنساء نفس الأدوار أو يملكون نفس النفوذ، فأدوارهم وسلطاتهم تختلف حسب طبيعة المجتمع الذي نشأوا فيه، وحسب التأثيرات التي تؤثر على هذا المجتمع. وبمعنى آخر فإن مصطلح الجندر يعبر عن الأدوار التي يقوم بها كل من الرجل والمرأة والتي تعتبر بنظر المجتمع مناسبة لكل منهم وهو الطرق

(3) جوردن مارشال : موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2007 ،ص23
0
www: musawasyr.org/ (1)

التي تحدد فيها ثقافة مجتمع ما مفهوم الرجل والمرأة ومنزلتهم وأدوارهم وسهولة وصولهم إلى الموارد بما في ذلك الفرص المتاحة أو النفوذ.[6]

3-التمكين:

ارتبط مفهوم التمكين في مصر بمفهوم تنمية قدرات الأفراد من خلال برامج التنمية التي ارتبطت بالجهود الحكومية أو الأهلية أو الدولية في حين ارتبط هذا المفهوم في الخارج وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بأنشطة العمل الاجتماعي والسياسي.

وقد حددت الأمم المتحدة أسلوب التمكين باعتباره مدخلاً لتحسين أوضاع المرأة في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر نيروبي للمرأة عام 1985.

والتمكين هو مفهوم يتضمن قدرّ كبيرّ من الخيارات التي يجب أن تمارسها المرأة سواء فيما يتصل بالفرص الاقتصادية التي تتمثل في الحصول على تمويل أو أن تعمل سواء في العمل الرسمي أو غير الرسمي، وفي نفس الوقت فإن الخدمات الصحية والتعليم للمرأة سيؤديان إلى تحسين قدرات المرأة لاتخاذ القرارات أي: إن التمكين يتضمن بعدين أساسيين أحدهم اقتصادي والآخر اجتماعي.

وتري Marille التمكين بأنه بمثابة عملية وعي وتأسيس قدرات تقود إلى إمكانية أكثر، وقوة في التحكم وصنع القرار وممارسة لفعل من أجل إحداث تغيير.

وقد عرف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي التمكين على أنه: توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع، أي: إن التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها ضمن حيز الواقع[7]

والتمكين الإقتصادي للمرأة هو زيادة إمكانية النساء في الوصول إلي الموارد المالية والأصول والأنشطة المدرة للدخل، وزيادة القدرة علي إتخاذ القرارات المالية وزيادة الإستقلال الإقتصادي. ([8])

---

(2) محمود قظام السرحان وآخرون : النوع 1) /www: musawasyr.org

(3) محمود قظام السرحان وآخرون : الاجتماعي الجندر، عمان، 2000، ص9 ،10 0

(4) حنان مكرم فرج : المرأة التي تعول للمشاركة في التنمية ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2007،ص54 ،56 0

(1)kalpana chokhal :socio –economic empowerment of women through the micro creditprogram in Nepal ,central department of economics tribhuvan university ,kirtipur,Kathmandu,Nepal,December,2013 , p.3.

ويذهب بلومبرج (5..2) إلي حد القول إن تعزيز سيطرة المرأة علي الدخل والموارد الإقتصادية الرئيسة الآخرى هو "الجرعة السحرية" للمساواه بين الجنسين والتنمية والتمكين . ([9])

4–المرأة

لفظة المرأة لغويا مشتقة من الفعل (مرأ) وتعني (كمال الرجولة) "أو (كمال الإنسانية) ومن هنا المرء (هو الانسان) و(المرأة) هي مؤنث الانسان . ([10])

والمرأة هي أنثي الأنسان البالغة ، كما الرجل هو ذكر الأنسان البالغ ، وتستخدم كلمة أمرأة لتمييز الفرق الحيوي (البيولوجي) بين أفراد الجنسين أو التمييز بين الدور الاجتماعي بين الرجل والمرأة في الثقافات المختلفة ، وتعرف المرأة اجتماعيا علي أنها كيان انساني مستقل تتمتع بالقيمة الأنسانية اسوة بالرجل في جميع المجالات دون استثناء . ([11])

ويحسب للمرأة دورها الكبير في المجتمع حالها حال الرجل ، فقد شاركت عبر العصور القديمة والحديثة في شتي المجالات وكان لها أدوارا عديدة ، ولعل الدور الأساسي يتمثل في بناء أسرتها ورعايتها حيث يقع علي عاتقها كأم مسؤلية تربية الأجيال وتتحمل كزوجة أمر أدارة البيت واقتصاده . ومنذ بداية العقد العالمي للمرأة وحتي مؤتمر بكين عام 1996 ازداد الاهتمام بقضية تمكين المرأة ، واتاحة الفرصة لها لممارسة دورها بفاعلية مثل الرجل والمساهمة في صنع القرار في مختلف مجالات الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية . ([12])

وكما عرفنا الدور سابقا بأنه : مجموعة الصفات والتوقعات المحددة اجتماعيا والمرتبطة بمكانة معينة يمكن وضع تعريفا اجرائيا لأدوار المرأة بأنها هي مجموعة أنشطة المرأة المحكومة اجتماعيا بتتبع نماذج سلوكية محددة في أسرتها وتشغل مكانة اجتماعية معينة ، ويتوقع منها القيام بمجموعة من الأنماط السلوكية تمثل الأدوار المختلفة المطلوبة منها .

---

(2)brooke shannan west : does employment empower women?an analysis of employment and women's empowerment in india ,graduate school of cornell university ,august 2006 ,p.7.

[10])- محمد أبي بكر بن عبد القادر الرازي : مختار الصحاح ، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981 ، ص101

[11])- جنان التميمي: مفهوم المرأة بين نص التنزيل وتأويل المفسرين ، شبكة اللغويات العربية ، 2009 ، ص 8 0

[12])- Ar.m.wikipedia.org

أولا: الأوضاع الاجتماعية

1-تطور أوضاع المرأة (عالميا واقليميا وعربيا)

الثقافة هي ظاهرة تاريخية ويتحدد تطورها بتتابع النظم الاقتصادية والاجتماعية، وتتحدد الثقافة في أي مجتمع طبقي بطابعا طبقيا سواء فيما يتعلق بمضمونها الأيدلوجي أو أهدافها العميقة .

وتعد الأفكار التقليدية المتكونة والمنتقاه تاريخيا – وبخاصة ما كان متصلا منها بالقيم- هي قلب الثقافة، كما تعد الأنساق الثقافية نتاجا للعقل من ناحية،كما يمكن النظر إليها بوصفها عوامل شرطية محددة لفعل مقبل .[13]

والدور الهام الذي تلعبه الثقافة بالنسبة لأعضاء المجتمع حيث إن لها تأثيرا معياريا علي سلوك الأفراد أعضاء المجتمع من حيث الإستجابة لها والإمتثال لما تفرضه عليهم من ملزمات . كما أن عناصر الثقافة خاصة القيم والمعايير ، لها دورها الهام والذي يتمثل فيما تحققه من تنظيم وإنتظام لحياة المجتمع ككل . ومن ثم فإن الثقافة بصفة عامة والقيم بصفة خاصة تعتبر أحد أهم العوامل في بناء الدور بصفة عامه وبناء دور المرأة بصفة خاصة . وتشكل العوامل الثقافية أهمية حيوية في تحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في عملية التنمية، الأمر الذي جعل (دوب) يقول: "إن الثقافة هي المسؤلة عن حالتنا الراهنة إلي حد كبير، ولكنها هي وحدها التي تمتلك مستقبل الجنس البشري".[14]

فالمرأة كانت أقل تمثيلا من الرجل في المناصب القيادية، وتبرز كقادة في بعض المجتمعات أكثر من غيرها وهذا ناتج عن الإختلافات الثقافية أوالممارسات لأدوار الجنسين ، فضيق الثقافة وقوتها من المعايير والجزاءات الإجتماعية فمن الممكن أن تثير مقاومة لممارسات التغيير التي وضعت الرجل في المناصب القيادية تاريخيا، وستؤدي الثقافات الأكثر تشددا إلي أقل عدد لتمثيل المرأة في المناصب القيادية العليا ، فإن الضيق الثقافي يخفف من درجة ممارسة المساواه .[15]

ونجد أن – مع ما نصت عليه مواد الدستور من المساواه بين الرجل والمرأة في جميع المجالات في إطار الشريعة الإسلامية – هناك تناقضا واضحا بين القوانين والتشريعات

---

(1) سامية حسن الساعاتي : المرأة والمجتمع المعاصر ، الدار المصرية السعودية ، القاهرة ، 2006 ، ص119 ، 0120

(2)عدلي علي أبو طاحون : حقوق المرأة ((دراسة دينية وسسيولوجية)) المكتب الجامعي الحديث ، الأسكندرية ، 2000 ، ص161 0

(3) Geoffrey and j.leonardellib : cultural constraints on the emergence of women as leaders , journal of world business , volume 47, issue4, October 2012 , p.p 604,611 .

المتعلقة بحقوق المرأة من جهة، وبين الممارسات الفعلية من جهة أخرى وقد يكون ذلك نتيجة لقيم ومعايير ثقافية معينة .[16]

تتمثل في الثقافة الذكورية– فيما يتعلق بمصر والمجتمع العربي التقليدي– علي مبدأ الإعلاء من شأن الرجل وقيم الرجولة، ولكنها تتركز حول قيمة هامة هي ضرورة تحمل المسؤلية في مختلف مواقف الحياة، وشتى المجالات العلمية والمتخصصة، بحيث يرتبط ذلك بالذكور أكثر من ارتباطه بالإناث، علي اعتبار أن الذكور أكثر إيجابية وأكثر قدرة علي تحمل المسؤلية، وأكثر عقلانية في إتخاذ القرارات وتنفيذها . كما ينعكس ذلك في العلاقات والأنشطة داخل كل أشكال العائلة التي توجد في مصر والعالم العربي . وتمتد هذه النظرة الثقافية والاجتماعية إلى مختلف مناحي الحياة في المجتمع المصري والعربي الذكوري، بحيث يكاد ينفرد الذكر دون الأنثى بممارسة أعمال واحتلال مراكز يتم حرمان المرأة منها: نتيجة التمييز بين الجنسين والقائم علي وجود بعض الآراء والأفكار المتوارثة عن طبيعة تكوين الأنثى جسمانيا ووجدانيا وذهنيا . وفي الوقت الذي تهتم أساليب التربية والتنشئة من خلال الثقافة الذكورية والتنظيم الأبوي للمجتمع ، لإعداد الذكور منذ سن مبكرة نسبيا للحياه الواسعة خارج نطاق الجماعة القرابية ، وتركز هذه الأسباب علي إعداد الأنثى للحياة الضيقة المحدودة بحدود الجماعة العائلية [17]

2–العولمة وتغير مكانة المرأة

تتمثل العولمة في زيادة العلاقات المتبادلة بين الدول وبين الشعوب .وهذه العلاقات قد تكون اقتصادية أو تكنولوجية أو ثقافية. وتعتمد زيادة العلاقات المتبادلة علي زيادة إنتشار الأفراد، والسلع والخدمات، والأفكار والمعلومات، والمال والمؤسسات، والسلوك والممارسات المتشابهة. ولكن ولدت العولمة من رحم التنافس، وعملت علي ظهور فجوة بين دول العالم المتقدم والعالم النامي، وأصبح الأخير يلهث حتى يواكب العصر، وقد أنهكت قواه وما زالت تنهك ولا يعرف ما هو الحل .[18]

فالعولمة تعبر بشكل واضح عن غياب الديموقراطية على المستوى الدولي ، حيث تحتكر الدول الكبرى المسيطرة على آليات العولمة صنع القرارات الاقتصادية والسياسية الخاصة بباقي دول العالم. وفي هذا الإطار تتبني العولمة ديموقراطية السوق وتساندها، ولا تقبل أي

---

(4)- عدلي علي أبو طاحون : المرجع السابق ،ص 164 0

(1) سامية حسن الساعاتي : علم إجتماع المرأة رؤية معاصرة لأهم قضاياها ، مطابع الهيئة العامة للكتاب ، 2003 ، ص297 ، 300، 299 0

(2) سوزي رشاد : العولمة ، المركز المصري لحقوق المرأة ، 2000 ، ص10 ، ص27 0

بديل آخر، حيث ترفض الشركات المتعددة الجنسيات كل سياسة اقتصادية لا تربط الحقوق الاجتماعية للمواطنين بمنطق السوق باعتباره مصدر التشريع الأول والأخير .[19]

وعادة ما تقل سيطرة حكومات الدول النامية علي السياسات الإقتصادية داخل ذات حدودها .ورغم أن عولمة الاقتصاد أدت إلى تهيئة بعض فرص العمل الجديدة للنساء، فإنه توجد أيضا بعض المواقف التى تسهم في تعميق اللامساواة بين النساء والرجال . فنجد أن برامج التكيف الهيكلي عادة ما تشير إلى الشروط المفروضة على البلدان بشأن القروض من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فهذه البرامج المفروضة على الحكومات تتضمن الشروط التالية :

1-تخفيض قيمة العملة:مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار داخل البلد وانخفاض القوة الشرائية لغالبية السكان.

2- إنتاج المزيد من السلع للبيع في الأسواق الأجنبية.

3-الخصخصة: بيع الشركات والموارد الطبيعية المملوكة للدولة إلى الشركات الخاصة ،أو التعاقد مع هيئات خاصة لإدارة الوظائف الحكومية .

4- تقليص الإنفاق الحكومي: عن طريق رفع الدعم الحكومي عن الخدمات كالإسكان، والتعليم، والرعاية الصحية.[20]

وللأسف فإن سياسات الحكومه كانت دائما تأتى على حساب الفئات الأكثر فقرا؛ بهدف موازنة نفقاتها مع إرادتها الآخذة في التناقص؛ فأخذت في تقليص دور القطاع العام. وقد أدى هذا إلى تسريح الكثير من العاملين والعاملات في القطاع العام والمؤسسات التي كانت مملوكه للدولة. وما يزيد من وطأة هذا البعد أن القطاع العام و هو الموطن الرئيس لفرص العمل النسائية؛ لما فيه من أمان وظيفي وعلاوات وبدلات. فالمرأة أقل كثيرا من الرجل في الحصول علي الفرص التي يوفرها إقتصاد السوق. فالقروض البنكية مثلا تظل حكرا علي الأغنياء، ونادرا ما تتاح للمرأة لأسباب تتعلق أساسا بالعرف السائد، ونقص الوعي لدى المرأة وغياب الثقة فيها كفاعل اقتصادي.[21]

---

(3) شهيدة الباز : النوع الإجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2006 ، ص10 0

(4) آمال عبد الهادي وآخرون : حقوق النساء من العمل المحلي إلي التغيير العالمي ، مركزالقاهرةلدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة، 2007 ،ص190 ، 193 0

1)**ابتسام الكبتي وآخرون** : النوع الإجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي ، منظمة المرأة العربية، مصر ، 2010 0ص263،ص264 0

فقد أدت التخفيضات في الإنفاق الاجتماعي –الذي أدت إليه هذه السياسات– إلى عدم التوافق مع الحماية المنهجية وتعزيز الحقوق العامة للإنسان وحقوق الإنسان المرأة بوجه خاص فقد أدت النيوليبرالية وتطوراتها للعديد من الإنتهاكات لحقوق الإنسان القائمة سابقا بما في ذلك الأعباء المتعددة التي تتحملها المرأة والعمل غير المأجور [22]

ونجد أن قطاعا ضعيفا جدا من النساء هن الائي أفدن من آفاق العمل والتعليم عن بعد وهن القادرات علي التعامل بحرفية مع وسائل الإتصال المتقدمة كأحد أدوات العولمة. في حين أن نسبة معتبرة من النساء ما زلن يعانين من الأمية الأبجدية، ناهيك عن الأمية الإلكترونية، فلا تعزز لهن إذن عولمة التكنولوجيا فرص الأمن والأمان، بل تزيد من اغترابهن عن سوق العمل والتعليم، وبالتالي تقلص أمنهن وأمانهن. [23]

وتستدعي العولمة ضرورة توافر حكم القانون أو المجتمع المدني، ووجود مؤسسات وطنية قوية، ومؤسسات غير رسمية واجتماعية . ([24])

ويظهر تطبيق السياسات الاقتصادية للعولمة إتجاها نحو تأنيث البطالة، وتشير المعدلات إلى زيادة عرض الباحثات عن العمل مع تزايد صعوبات دخولهن إلى سوق العمل، بنيويا بسب إعادة الهيكلة والركود الاقتصادي، وأيدلوجيا بسب التمييز ضد النساء علي أساس النوع ، والعودة إلي التيارات الثقافية المحافظة والتفسير الخاطيء للدين؛ لتبرير التمييز ضد النساء. ويعكس ذلك سيطرة نظرية المجتمع والحكومات إلى البطالة باعتبارها مشكلة ذكورية. حيث تؤدي بطالة الرجال إلى توترات اجتماعية وسياسية يجب تفاديها .[25]

3–الجندر ووضع المرأة المصرية

نجد أن من أبرز موضوعات الساعة على ساحة العلم الاجتماعي الآن موضوع النوع الاجتماعي أو الجندر وقضاياه ومشكلاته وكأن من مضاعفاته الخافتة حتى الآن ذلك الاهتمام الذي نلمسه بالموضوع لدي بعض مفكرينا وعلمائنا والملاحظ أن الجدل حوله

---

(2) katerina machovcova : women on the labour market : today and in the future , published by gender studies with in aproject fit for gender mainstre aming gender

(3) ola abou zeid : women in the concept and issues of human security arab and international perspectives ,arab women organization , cairo , Egypt , 2009 , p46 .

(4) paler h . lindert & jeffery g Williamson;globalization and inequality " world bank , april 2001 .

(5) شهيدة إلباز : مرجع سابق، ص17 0

عندما ثار لم يجر في هدوء وموضوعية، ولكنه اشتعل اشتعالاً وأقحمت عليه معتقدات وأيدولوجيات وربما عواطف أيضاً.

يدور هذا المفهوم وما ارتبط به من دراسات على لفت الانتباه إلى الجوانب ذات الأساس الاجتماعي للفروق بين النساء والرجال ثم تطورت الأمور خطوة أبعد بعد ذلك واتسع مفهوم النوع ليشير ليس فقط إلى الهوية الفردية وإلى الشخصية ولكن ليشير على المستوى الرمزي أيضاً إلى المثل والصور النمطية الثقافية للرجولة والأنوثة. ويشير على المستوى البنائي إلى تقسيم العمل على أساس النوع في المؤسسات والتنظيمات ولقد تحول الاهتمام في السنوات الأخيرة إلى التشكيلات المتغيرة للنوع على المستوى الثقافي وكانت معظم هذه البحوث والدراسات من نوعية البحوث المتعددة المداخل. [26]

وتعرف الموسوعة البريطانية لهذا المصطلح بكونه شعور الإنسان بنفسه كذكر أو أنثي وفي الأعم الأغلب فإن الهوية الجندرية والخصائص العضوية تكون علي إتفاق (أوتكون واحدة). ولكن هناك حالات لا يرتبط فيها شعور الإنسان بخصائصه العضوية، ولا يكون هناك توافق بين الصفات العضوية وهويته الجندرية (أي شعور الشخص بالذكورة أو الأنوثة)، وتضيف : " إن الهوية الجندرية ليست ثابته بالولادة ذكر أو أنثي بل تؤثر فيها العوامل النفسية والإجتماعية بتشكيل نواة الهوية الجندرية وهي تتغير وتتوسع بتأثير العوامل الإجتماعية كلما نما الطفل. " وتواصل الموسوعة البريطانية تعريفها للجندر " كما أنه من الممكن أن تكون هويه جندرية لاحقة أو ثانوية لتتطور وتطغي علي الهوية الجندرية الأساسية (الذكورة والأنوثة)". [27]

يستخدم علماء الاجتماع وخبراء التنمية مصطلحين منفصلين لتعيين الاختلافات المحددة بيولوجيا بين الرجال والنساء والتي تسمي (الفروق بين الجنسين) وتلك التي تنشأ اجتماعيا والتي تسمي النوع الاجتماعي وكلاهما يحدد الاختلافات بين الرجل والمرأة لكن كل منهما له دلالات مختلفة ويشير الجنس إلي الخصائص البيولوجية الدائمة والثابتة والمشتركة بين الأفراد في جميع المجتمعات والثقافات في حين يحدد النوع الاجتماعي السمات التي تشكلت عبر تاريخ العلاقات الاجتماعية([28])

---

(1)جوردن مارشال : 0 موسوعة علم الإجتماع ،المجلد الأول المجلس الأعلي للثقافة ، القاهرة ، 2007 0ص23 0

(2)**www: musawasyr.org/**

-Agricultural censuses and gend er consideration-concept and methodology,fao,1999(1)

وللوصول إلى مصطلح متفق عليه مرادف لكلمة الجندر فقد نظم مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث اجتماع في تونس عام 1995 تم فيه استخدام مصطلح النوع الاجتماعي كترجمة لهذا المصطلح (Gender) والذي يعني المواصفات والأدوار الثقافية والاجتماعية التي يتصف ويقوم بها الرجل أو المرأة والتي تشكل حالة غير ثابتة قابلة للتغيير وفقاً لمجموعة من المؤثرات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والزمنية والمكانية والتي تؤثر في المجتمع وأفراده.

كما أن هذا المصطلح يشير إلى الأدوار والعلاقات لكل من الرجل والمرأة ضمن المجتمع الواحد حيث تختلف المجتمعات فيما بينها في النظرة والتعامل مع النوع الاجتماعي. فلا يوجد مجتمع يؤدي فيه الرجال والنساء نفس الأدوار أو يملكون نفس النفوذ، فأدوارهم وسلطاتهم تختلف حسب طبيعة المجتمع الذي نشأوا فيه، وحسب التأثيرات التي تؤثر على هذا المجتمع. وبمعنى آخر فإن مصطلح الجندر يعبر عن الأدوار التي يقوم بها كل من الرجل والمرأة والتي تعتبر بنظر المجتمع مناسبة لكل منهم وهو الطرق التي تحدد فيها ثقافة مجتمع ما مفهوم الرجل والمرأة ومنزلتهم وأدوارهم وسهولة وصولهم إلى الموارد بما في ذلك الفرص المتاحة أو النفوذ.[29]

وتمكين المرأة من المشاركه في الحياه الاقتصادية وفي جميع القطاعات أمر ضروري لبناء اقتصادات أقوى، وتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، من أجل التنميه المستدامة وتحسين نوعية الحياه للنساء والرجال والأسر والجتمعات المحليه ،وتمكين المرأة يعني تحرير المرأة من السيطرة الشرسة علي التمييز الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والطائفي والجنساني، وهذا يعني منح المرأة الحرية في اختيار الحياة ولا يعني تمكين المرأة (تشويه المرأة) بل يعني الاستعاضة عن السلطة الأبوية بالتكافؤ ، وفي هذا الصدد هناك جوانب مختلفة لتمكين المرأة علي النحو التالي : تمكين إجتماعي ، وتمكين المرأة التعليمي ، والتمكين الاقتصادي والمهني ، والتمكين القانوني، والتمكين السياسي .[30]

وهناك العديد من المداخل التي تمثل تطور في وضع المرأة بالنسبة لعملية التنمية تتمثل في

مداخل التنمية:

أ–المرأة فى التنميه "woman in development" : wid

(3) محمود قظام السرحان وآخرون : النوع الإجتماعي الجندر ، عمان ، 2000 0ص9 ،10 0

(1) V.P.GUPTA,ROWSAS, ARTICLE ON WOMEN EMPOWERMENT IN INDDIA , MARCH. 2013.

ب–المرأة والتنمية "woman and development" :wad

ج– النوع الإجتماعي والتنمية "gender and development" : gad

أ–المرأة في التنمية : "woman in development"

برز هذا المدخل في السبعينيات من القرن العشرين نتيجة غياب المرأة عن النظرية والممارسة التنموية ، حيث وجد أن البرامج والمشاريع التنموية تتجاهل مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ولهذا فإن غاية هذا المدخل هو إشراك المرأة في العمليات التنموية .[31]

ويؤكد هذا البعد على أن اقصاء المرأة من التنميه لا يؤثر سلبا فقط على المرأة وإنما ينجم عنه أيضا فشل المشاريع التنمويه وعدم فاعليتها ويرى البعد نفسه أن إدماج المرأة فى أنشطة التنميه التى تخص مجموعه السكان قد يجعل هذه الأنشطه أكثر جدوى وفاعليه ويركز مدخل المرأة فى التنميه على ادوارها الإنتاجيه وإحتياجات النوع الاجتماعى العمليه الخاصه به وتوجه الى النساء مباشرة مشاريع خاصه تحاول أن تجعلهن فى نفس مستوى الرجال أو على الأقل تساعدهن على ذلك.[32]

ومن أوجه النقد التى وجهت إلى هذا المدخل أنه يتعامل مع النساء كفئه اجتماعيه منتجه بغض النظر عن الأبعاد الطبيعيه والثقافيه والعرقيه وغيرها، كما أنه يركز على الدور الإنتاجى للمرأة ويتجاهل باقى الأدوار الأخرى التى تقوم بها المرأة على مستوى الأسرة والمجتمع المحلى والمجتمع الأكبر .[33]

ب– المرأة والتنميه : "woman and development"

ظهر هذا المدخل فى النصف الثانى من السبعينيات وهو يركز على العلاقة بين المراة وعمليه التنمية وتطور فى أواخر السبعينيات ، ويرى هذا المدخل أن المرأة مدمجه مسبقا فى عمليه التنمية ، وهنا يتم التركيز على تلبية الحاجات الأساسية مثلا تأمين الشرب ، الأشغال اليدوية ، والخدمة العامة.[34]

---

(2) بحري دلال : النظرية النسوية في التنمية ، مجلة المفكر ، العدد الحادي عشر ، ص76 0

(3)نرمين سيد عزب سليمان : دور المنظمات النسائية العربية في تمكين المرأة دراسة مقارنة من واقع حالتي مصر والبحرين ، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2011 0ص24 0

(4)حنان مكرم فرج : : المراة التي تعول للمشاركة في التنمية الريفية ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ،جامعة عين شمس ، 2007 ،ص48 0

(1)بحري دلال : مرجع سابق ، ص77 0

ويرى هذا المدخل أن عملية التنمية تسير بصوره أفضل وتزداد فاعليتها إذا قدرت مجهودات المرأة داخل البيت وخارجه بدلا من تركها لحالها تستخدم وقتها بطريقه غير منتجه أو يبقى إنتاجها يتسم بالإكتفائية ولا مقابل له ، ويشير هذا المدخل إلي أن قمع النساء إقتصاديا في الهياكل الاجتماعية والطبقات لنفس الطبقة منها إلي المرأة المنتمية إلي طبقة آخري وأخيرا يؤمن مؤيدوا هذه الطريقة للمعالجة بأن تحرير المرأة لن يحدث إلا بفضل ثورة تستطيع التخلص من هياكل قمع الطبقات الإجتماعية .[35]

ج- النوع الإجتماعي والتنمية : "Gender and development"

فيدعو نهج المرأة في التنمية إلي إيلاءإهتمام أكبر للمرأة في سياسات التنمية وتشد علي ضرورة دمجها في عملية التنمية ولكن علي النقيض من ذلك نهج النوع الإجتماعي والتنمية يركز علي أساس الإختلافات بين الرجال والنساء شيئا إجتماعيا ويؤكد علي الحاجة إلي تحدي علاقات الأدوار الجنسانية القائمة [36]

وهذا المدخل لا ينظر إلي المرأة كحالة بذاتها وإنما البناء النوعي وتحديد الأدوار المحددة والتوقعات للمرأة والرجل ، فهو الإطار الذي يركز علي العلاقة بين المرأة والرجل ، حيث كان ينظر إلي المرأة سابقا في إطار الجنس (sex) أما إطار (gad) فينظر إليها في إطار النوع (gender) الذي يعني بالأدوار والعلاقات الإجتماعية بين النساء والرجال ، وهو إطار بديل لإطار المرأة في التنمية (wid) ، وقد ظهر هذا الإطار(gad) في الثمانينات [37].

فإن نهج (gad)يجمع بين جوانب من (wid) و(wad)ولكن يبدأتحليله من خلال دراسة نظام العلاقات بين الجنسين الذي يقوم جنبا إلي جنب مع النظام الإقتصادي ، ببناء الخيارات المتاحة لكل من الرجل والمرأة . ويعترف الباحثون العاملون في إطار العمل (gad) بالطبيعة الرأسمالية للإقتصاديات الوطنية (والإقتصاد العالمي) ولكنهم يدركون أنه من خلال التغلب علي أوجه عدم المساواه بين الجنسين يمكن تحقيق تغيرات منهجية هامه . ويجب القضاء علي القيود القانونية والعرفية وسوق العمل بشأن تنقل المرأة

---

(2) نرمين سيد عزب سليمان : دور المنظمات النسائية العربية في تمكين المرأة ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،2011 0ص25 0

(3)hazel reeves and sally baden : development and gender , institute of development studies university of sussex , brighton, 2000 , p.2 .

(4)نشوي توفيق أحمد ثابت : : تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 2004 ،ص129 ،130 0

ومشاركتها الإقتصادية ، مع إدراك أن هذه القيود متأصلة في الأيديولوجيات الجنسانية القديمة والعلاقات غير المتكافئة بين الجنسين . [38]

والمباديء الأساسية لهذا المدخل تري :-

- التأكيد علي ضرورة تحقيق العدالة والمساواه بين الجنسين في المشاركة في الفرص والسيطرة علي الموارد والإستفادة من ذلك .

- تهتم بالعلاقة بين النساء والرجال وتعمل علي فهم الأسباب الجذرية للتفاوت في الفرص والحقوق والواجبات والمكانة بين النساء والرجال وذلك للعمل علي معالجتها .

-تؤكد علي إستفادة النساء والرجال من مشاريع وبرامج التنمية .

- التأكيد علي الأدوار الثلاثة للمرأة (الإنجابية ، والإنتاجية ، والمجتمعية). ولن يتأتي ذلك إلا من خلال إحداث تغيرات قانونية وتشريعية .[39]

ونجد أنه من المؤكد أن ضمان تحقيق أهداف إزالة التمييز بين المرأة والرجل يحتاج إلي التعرف علي الممارسات والمعتقدات الاجتماعية السلبية التي تؤدي إلي تشجيع التمييز وأهم تلك الممارسات، السيطرة الأبوية والعادات والممارسات الخاطئة والضارة المرتبطة بالعادات الاجتماعية والثقافات القديمة مثل اضطهاد المرأة من خلال الضرب والإساءة والحرمان من التعليم والعمل والأنشطة الإجتماعية والسياسية.[40]

ثانيا : تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع المصري

1-أوضاع المرأة المصرية في الفترات التاريخية :

يعني التغيير الإجتماعي: دراسة التحول أو التعديل الذي يتم في طبيعة ومضمون تركيب الجماعات والنظام، وكذا في العلاقات بين الأفراد والجماعات، وكذا تلك التغيرات التي تحدث في المؤسسات والتنظيمات أو في الأدوار الإجتماعية .

ويري عاطف غيث:" أن التغيرات الإجتماعية تأتي علي أشكال متعددة منها: التغيير في القيم الاجتماعية والتي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الإجتماعية والتفاعل الإجتماعي، والتغيير في النظام الإجتماعي أي في المراكز والأدوار الإجتماعية" .[41]

---

(5)mrinalini sinha and ather : feminisms and internationalism , published by blackwell , oxford,
1999 , p.246 .

(1)حنان مكرم فرج : مرجع سابق 0ص48 0

(2) نرمين سيد عزب سليمان : مرجع سابق 0 ص26 0

(3) لطيفة طبال : التغيير الإجتماعي ودوره في تغيير القم الإجتماعية ، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية ، العدد الثاني ، جوان 2012 ، ص408، 409

وبالنظر إلى التطورات الكبري في حياة المجتمعات البشرية، كانت في مجملها تميل إلي النيل من حقوق المرأة، سواء أكان ذلك داخل المنطقة العربية أو خارجها ، فمن وجهة نظر أنثربولوجية وتاريخية مقارنة يتبين أن التحولات الكبرى في مسار الصراع والحرب والسلاح من ناحية، ومسار الثروة والطاقة والإنتاج من ناحية ثانية، ومسار الفكر والتنظير والإبداع الذهني من ناحية ثالثة، أعطت فرصا أكبر للرجال كي يكونوا في موقع الصدارة؛ مما أفضي إلي توزيع العمل ومصادر القوة الإقتصادية والسياسية في غير صالح المرأة، فالتحول من نظام الأسرة الأمومي في الأصل إلي النظام الأبوي ارتبط بالحاجة للحفاظ علي نسل القبيلة والعشيرة وشرفها عن طريق منع خروج المرأة للعمل، والزواج الداخلي ومنع حقها من الميراث، وبالتالي إلزامها بالأعمال المنزلية والأمومية في مقابل الرجل المسؤل عن الحماية وتوفير الرزق ، وكان لابد أن يعكس مسار الفكر والتنظير والإنتاج الذهني هذا التقسيم المتحيز قطعا للرجل . فخرجت الأساطير والأمثال والتفسيرات الدينية الوفية لواقع اجتماعي واقتصادي وسياسي منحاز لصالح الرجل ضد المرأة؛ مما أتاح خبرات ومعارف ومصادر تأثير جعلته هو القابض علي ميزان الثروة والسلطة والقهر في المجتمع مقارنة بالمرأة .[42]

لذلك نجد أن وضع المرأة في الغرب كان مهينا تحت ستار من الدين، وبحجج ومواقف ينسبها آباء الكنيسة إلي المسيحية واليهودية فوصمت المرأة بأنها: "رأس كل خطيئة "وأنها كائن ناقص التكوين .و تحت وطأة العديد من التغيرات السياسية والثقافية والاقتصادية ظهرت أطروحات مضادة في شكل كتابات منفردة تطالب بمنح المرأة حقوقها، ودخلت في صراع مع العقلية الكنسية المنغلقة . ومع تصاعد الاحتجاجات ضد البنية الأرستقراطية والكنيسة القائمة وانتشار القيم الديموقراطية ، وتزايد النساء العاملات ، وبالتالي وجود مساحة من الاستقلال الاقتصادي للمرأة وقد كان من آثار تلك التغيرات أن علي أصوات النساء ومن يؤيدهن وجاءت موجات متلاحقة من المؤيدين لحقوق المرأة علي المستويين الفكري والثقافي . [43]

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي ، حيث زاد اختلاط العرب بأوروبا وتوسع انفتاحهم علي حضارتها وثقافتها ، وأوفدت بعض النخب المثقفة كطلاب للدراسة في

---

(4) إبتسام الكبتي وآخرون : النوع الإجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي ، منظمة المرأة العربية ، مصر ، 2010 ، ص 63 ، 64

(1) المرجع السابق : ص 66 ، 67 0

جامعاتها ، كما فعل محمد علي باشا في مصر بإرسال مجموعة من خريجي الأزهر لتلقي العلم في فرنسا ، وكثرت البعثات العلمية والتبشيرية مع بداية الحملة الاستعمارية الفرنسية إلي مصر في نهاية القرن الثامن عشر، والتي أحدثت هزة في المجتمع، كل هذه الأمور أدت إلي الانبهار بالحضارة الغربية المتقدمة، ولما كانت الثقافة الغربية تتحدث عن حقوق المرأة ، وضرورة تأهيلها ومشاركتها في الحياة العامة واستقلالها . أهتم هؤلاء المثقفون بموضوع المرأة؛ لأنها فعلا كانت تعيش في جهل وتخلف مريعين وظلم اجتماعي، وتميزت هذه المرحلة بالتأثر بالغرب وحياة المرأة الغربية كنموذج، وخصوصا في مجالي التعليم والعمل، ومن أبرز رموز هذه الفترة كان رفاعة رافع الطهطاوي، وهو أول من أثار موضوع تحرير المرأة في مصر وحقوقها بعد معايشته للمجتمع الفرنسي .[44]

ومما لا شك فيه أن تعليم المرأة في جميع مراحل التعليم – بما في ذلك مرحلة التعليم العالي في المعاهد والجامعات– هو الذي دفع عجلة التغيير النسوي في مصر دفعة قوية ، ذلك لأنه أوجد عند المرأة وعيا واضحا بذاتها ومركزها ومكانتها ، ودورها في المجتمع بعامة ، وفي الأسرة بخاصة . وقد ترتب علي تحرير المرأة . تخلصها تدريجيا وبدرجات متفاوتة من سيطرة الرجال وسلطان التقاليد ، والحرمان السياسي الذي كان مفروضا عليها. كما ترتب عليه أيضا عملها في مختلف المهن المتخصصة سواء ما كان منها صناعيا، أو زراعيا، أو تربويا، أو طبيا أو تشريعيا، أو تنفيذيا أوغير ذلك من المهن التي كان يعتقد أنها وقف علي الرجل وحده .[45]

2–استراتيجيات دعم المرأة سياسيا

وتتضمن استراتيجيات تحسين وضع المرأة علي الصعيد السياسي من خلال عدة إجراءات تتضمن :

نص المادة 11 من الدستور الذي أقر في يناير 2.14 علي أن تتخذ الدولة الإجراءات الكفيلة بتحقيق المساواه بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية كذلك تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا في المجالس النيابية مع حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا والتعيين في الجهات القضائية دون تمييز،

(2) مثني أمين الكردستاني : حركات تحرير المرأة من المساواه إلي الجندر دراسة إسلامية نقدية ، دار القلم للنشر والتوزيع ، القاهرة2004 ، ص197 : 199 0

(3) سامية حسن الساعاتي :المرأة والمجتمع المعاصر ، مرجع سابق ،ص109

كذلك نصت المادة 5 من بروتوكول الإتحاد الإفريقي –والذي وقعت عليه مصر – علي ضرورة إتاحة فرص متساوية للمرأة في الوصول للمناصب العليا .[46]

وقد قام المجلس القومي للمرأة بتنفيذ برامج متعددة الجوانب تشمل مايلي :-

1-إنشاء مركز للتأهيل السياسي للمرأة يستهدف التوعية العامة للمجتمع حول أهمية مشاركة المرأة في جهود التنمية ، وقد ساهم ذلك في زيادة عدد المرشحات لبرلمان 2.1. والذي تم إنتخابه بعد صدور القانون الذي قرر تخصيص 32 دائرة ترشح عليها النساء بواقع 64 سيدة ليرتفع عدد النساء إلي 67 نائبة بنسبة 12% من عدد المقاعد .

2-وبدعم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق الإنمائي للمرأة ، قام المجلس علي تنفيذ برنامج يستهدف تعزيز المعرفة والمهارات الرقابية والتشريعية للبرلمانيات لتحسين قدراتهن علي التقدم بمقترحات ومراجعة مشروعات القوانين والقرارات وتعديل التشريعات وكذلك التعرف علي أساليب وتحليل الخطط القومية والموازنة العامة للدولة ومتابعة أجهزة الدولة التنفيذية والاتفاقيات الدولية كذا تعزيز قدراتهن علي ممارسة الضغط وتبني القضايا وبناء التحالفات والحصول علي تأييد الرأي العام .[47]

3-مشروع مواطنة المرأة المصرية الذي تنفذه وزارة التنمية الإدارية بالتعاون مع جهات آخري ويهدف المشروع إلي زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية من خلال تسهيل عملية إصدار بطاقات الرقم القومي للمرأة بما يمكنها من التقدم للحصول علي الخدمات المقدمة من الحكومة وعلي حقوقها ، وخطة المشروع تسعي إلي تحقيق التواصل وإستخراج البطاقات لحوالي 2 مليون سيدة في المناطق المنعزلة والأكثر فقرا في محافظات مصر مجانا ، والمشروع يتم بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة والمساواه بين الجنسين والبرنامج الأنمائي للأمم المتحدة ووزارة الداخلية وقطاع مصلحة السجون والأحوال المدنية والصندوق الإجتماعي للتنمية والمجلس القومي للمرأة .[48]

4-برنامج((إختار مرشحك)) الذي أعده ونفذه المجلس القومي للمرأة وإستهدف السيدات اللاتي لم ينلن حظهن من التعليم من ساكني القري والكفور والنجوع والمناطق الريفية

---

(4) المرجع السابق، ص39 0

(1) آمال المهندس وآخرون : تقرير الظل بيجن +20 ، جمهورية مصر العربية ، الإتحاد العام لنساء مصر ، 2015 ، ص32 0

(2)بوابة أخبار اليوم www.akhbarelyom.com/

والمناطق النائية في المحافظات وذلك بهدف رفع وعيهن وأهمية مشاركتهن وكيفية إختيار المرشح ولماذا والفرق بين النائب في المجلس المحلي ومجلس الشعب ومجلس الشوري وأهمية أدوارهم [49]

5- ساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمصر في مرحلة حرجة من مراحل إنتقالها السياسي في إنشاء أول إتحاد نسائي مصري يضم 5.. مجموعة تقوم بالدعوي بصوت واحد لوصول المرأة لحقوقها ، والتحالف المصري للتعليم المدني ومشاركة المرأة الذي يعمل كمراقب للإنتخابات ، وقد وقع أكثر من 5..... شخص من 27 محافظة علي ميثاق وطني يبرز أماني المرأة بمستقبل بلادها .[50]

6-وفي مبادرة آخري نظم المجلس القومي للمرأة مؤتمرا جماهيريا بحضور ما يقرب من 3آلاف سيدة من مختلف طوائف الشعب بحضور عدد من مرشحي الرئاسة لمناقشة رؤية المرشحين للمرأة وخططهم في النهوض بالمرأة المصرية وحل مشاكلها وذلك تحت عنوان ((هي والرئيس .. مستقبل المرأة في مصر الثورة)) في إنتخابات 2.12 وإنتهي المؤتمر إلي عدة توجيهات أهمها ضرورة النص في الدستور علي إصدار قانون لتنظيم الإنتخابات سواء علي أساس نظام القوائم النسبية أو الفردي أو المختلط وذلك بما يضمن حدا أدني للتمثيل العادل للنساء .[51]

7-كما نظم المجلس القومي للمرأة مؤتمر تحت عنوان ((المرأو والدستور.. رؤية مستقبلية)) وقد أفضي إلي مجموعة من التوصيات هي : تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بحيث يتضمن أن تكون الدوائر الإنتخابية صغيرة لتتمكن المرأة من الترشيح ، تخصيص دائرة أو أكثر للمرأة في كل محافظة للترشيح عليها ، إلزام الأحزاب السياسية بتخصيص نسبة الثلث للنساء علي أن توضع في مقدمة القائمة ، مساندة المرأة في حملتها الإنتخابية والعمل علي تأمينها ضد كافة الإنتهاكات والمخالفات التي ترتكب من خلال تفعيل الضوابط لمنع إستخدام العنف أثناء العملية الإنتخابية ، وكذلك تخصيص ربع مقاعد المجالس المحلية للمرأة ، ومراجعة القوانين المتعلقة بقواعد الدعايا الإنتخابية والإنتهاكات والمخالفات التي ترتكب وتؤثر علي مشاركة المرأة في العملية الإنتخابية كناخبة أو مرشحة ، أو فيما يتعلق بتحديد النظم الإنتخابية التي سيتم العمل بها ، وإنشاء برنامج دراسي

---

(3)نحو غد أفضل للمرأة المصرية ، النشرة الدورية للمجلس القومي للمرأة ، العدد55 ،مايو 2013 ، ص18 0
(3)القضايا العالمية للأمم المتحدة www.un.org/
(4)اليوم السابع www.youm7.com/

لإعداد وتأهيل المرأة المصرية لتولي المناصب العامة والترشيح في المجالس المنتخبة السياسية والنقابية والمهنية والأهلية .[52]

8-حملة ((شارك في كتابة دستورك)) التي أطلقها المجلس القومي للمرأة بهدف مشاركة جميع أبناء الوطن رجالا ونساء في كتابة دستورهم الجديد وذلك من خلال تخصيص خطوط ساخنة للتواصل علي الهاتف والبريد الإليكتروني وصفحات التواصل الإجتماعي لتلقي المقترحات والآراء حول الدستور الجديد ، كما نفذ المجلس بالتعاون مع منظمةUNWOMAN مشروع ((المشاركة السياسية للمرأة بعد الثورة)) تم من خلاله عقد العديد من اللقاءات ضمت المنظمات النسائية والجمعيات الأهلية ولقاءات جماهيرية بفروع المجاس بالمحافظات لإستطلاع رأي كافة شرائح المجتمع حول الدستور وتم رفعه للجنة الخمسين وفي إطار المشروع تم تنفيذ عدة لقاءات توعوية بمختلف المحافظات لتوعية الناخبات بمواد الدستور ، كما عقدت عدة إجتماعات مع ((بيت الخبرة الالماني البرلماني)) لتبادل الأراء والخبرات حول أفضل المواد الدستورية والضمانات التشريعية التي تؤمن للمرأة تمثيل مناسب بالمجالس النيابية والمجالس المنتخبة وعليه تم إعداد ورقة عمل بعنوان ((المرأة والنظام الإنتخابي الجديد)) وإطلاق حملة قومية تحت عنوان ((المرأة المصرية خطوة نحو برلمان 2.15)) لدعم مشاركة المرأة في البرلمان وتم تجميع أسماء السيدات الراغبات في خوض الإنتخابات البرلمانية ، وقد تم عقد لقاءات مع ما يقرب من 3.. سيدة من الراغبات في الترشيح للإنتخابات وتكليف لجنة محايدة برئاسة أمين عام المجلس تتولي تقييم السيدات من كافة المحافظات ووضع معايير لإعداد كشوف بالسيدات اللاتي يتمتعن بالكفاءة والجدارة لإرسلها للأحزاب والتكتلات السياسية لوضعها علي القوائم الإنتخابية ، وقد تم وضع برنامج تدريبي عملي علي إدارة الحملات الإنتخابية للسيدات اللاتي سوف يسجلن أسمائهن في كشوف الترشيح إضافة إلي وضع تصور للتأهيل السياسي للسيدات الحاصلات علي تقييم منخفض لرفع قدراتهن علي خوض الإنتخابات البرلمانية في المراحل المستقبلية [53]

9-مبادرة ((شاركي وراقبي)) وهي مبادرة تطوعية للمركز المصري لحقوق المرأة وبرلمان الدفاع عن حقوق المرأة لمشاركة النساء في مراقبة ورصد لفاعليات الإستفتاء علي الدستور

(1)www.gomhuriaonline.com/
(2)قومي للمرأة في عامين 2013 ، 2014 www.masress.com/

لعام 2.14 من منظور نوعي (لجان السيدات في كل المحافظات) وقد هدفت هذه المبادرة إلي ما يلي :-

-فتح قناة لمشاركة النساء تطوعا والراغبات في صياغة وضع أفضل لهن مما يساهم في زيادة نسبة المشاركة العامة والسياسية .

-رصد الإنتهاكات التي تتعرض لها النساء والفتيات أثناء إجراء الإستفتاء من قبل أفراد أو مجموعات أو مؤسسات .

-تحليل إيجابيات وسلبيات التطبيق العملي للإجراءات القانونية المنظمة للإستفتاء وتأثيرها المباشر وغير المباشر علي مشاركة النساء .([54])

3-المراة وتولي المناصب القيادية :

المشاركة السياسية هي في المبدأ: نشاط يهدف إلي التأثير علي عمل الحكومة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك عبر التأثير علي اختيار الأشخاص الذين يصنعون هذه السياسات.وكان يقتصر الموضوع في" إطار التعبئة السياسية" أو التسويق السياسي لمرشحين في الإنتخابات أو في الحياة السياسية العامة. أما اليوم فبات يندرج تعبير "المشاركة السياسية" ضمن أطر المشاركة السياسية الفعالة، التي تهدف إلي الوصول إلي سدة المسؤلية والقرار "من خلال السلطات التنفيذية والتشريعية" ؛ وبالتالي تحقيق المشاركة في صنع القرار السياسي في الحكومة.[55]

وتمر المشاركة السياسية بدرجات أو مراحل مختلفة، تبدأ بالإهتمام بالشأن العام أو السياسي، وتتطور إلي الإنخراط السياسي، ثم تتحول إلي القيام بنشاط سياسي، ثم تنتهي بالوعي بضروره تحمل المسؤليات السياسيه، وكل أشكال العمل والنضال السياسي .[56]

ونجدأن المرأة في مصر لها الحق في العمل خارج المنزل، وذلك الحق قد سبق حق المرأة في التصويت، ومن الحقوق أيضا الحق في إمتلاك الممتلكات، وهو من الحقوق التي تكفلها الدولة والشريعة الإسلامية، وذلك هو الأساس في قدرة المرأة علي الذهاب للعمل، وممارسة حقها الضمني في الإنخراط في أنشطة تنظيم المشاريع علي نطاق واسع في

(3)المركز المصري لحقوق المرأة www.ecwronline.org/

(1) - معتز بالله عبد الفتاح :التنمية المستدامة وقضايا المرأة العربية رؤية قطاع من الشباب العربي ،تقرير عن حوار الشباب العربي حول قضايا المرأة ،تونس ، 1-7 يوليو 2010 ، ص16 0

(2)علي الصاوي : المرأة في برلمان 2012 مصر بعد ثورة يناير ، هيئة الأمم المتحدة للمساواه بين الجنسين وتمكين المرأة UNWOMEN ، ص10 0

العقود الأخيرة. ولكن نسبة النساء لا تزال صغيرة بالنسبة للرجال الذين يشكلون النخبة في ريادة الأعمال في مصر [57]

وفي الجانب السياسي فقد جاء القانون رقم 38 لسنه 1972م في شأن مجلس الشعب مقررا المساواة بين المرأة والرجل في الترشيح لعضوية مجلس الشعب .[58]

الجدول رقم (1) ويوضح نسب التمثيل في مجلس الشعب وفقا للنوع خلال الفتره (1957-2.12) في مصر

الدورات	نسبة التمثيل في مجلس الشعب %	
	رجال	نساء
1957	99.4	6..
1984-79	91	9
1987-84	91.7	8.3
.199-87	96.1	3.9
1995-.9	97.8	2.6
...2-95	97.4	2.6
5..2-...2	97.1	2.9
.2.1-5..2	98.2	1.8
.2.1	87.3	12.7
2.12 المنحل	..98	..2

المصدر: تقرير المجلس القومي للمرأةعام 2.14 ،ص57 .

الجدول رقم (2) ويوضح نسب التمثيل في مجلس الشوري وفقا للنوع خلال الفترة (198.-2.12) في مصر

الـدورات	نسبة التمثيل في مجاس الشوري %	
	الرجال	النساء
.198	96.7	3.3
1996	94.3	5.7
2..2	94.3	5.7
7..2	92.1	7.9
التجديد النصفي 2.1.	..92	..8
مجلس الشوري المنحل 2.12	95.2	4.8

المصدر: تقرير المجلس القومي للمرأة ،2.14 ، ص57 .

(3)earl l. Sullivan : women in Egyptian public life ,published bythe American university, cairo, 1987, p148 .

(4) تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك ، 2001 ،ص17 0

ويلاحظ من الجداول السابقة أن نسبه تمثيل النساء في مجلس الشعب ارتفعت في عام 1979، بسبب تخصيص مقاعد للمرأة بلغ عددها أربعه وثلاثين، ولكن الوضع اختلف عندما حكمت المحكمة الدستورية العليا بإلغاء هذا التخصيص باعتباره تحيزا للنساء، وبالتالي فهو غير دستورى، وضد مبدأ المساواة.[59]

ويقصد بنظام الكوتا: تخصيص نسبه معينه للمرأة في مقاعد البرلمان وقوائم الترشيح الحزبية، ولا يعد الهدف من هذا الإجراء مجرد وصول المرأة للبرلمان بقدر ما هو تعزيز للممارسه الديمقراطية، فضلا عن مناقشة قضايا المرأة ومشاركتها في عمليه البناء والتنميه [60].

ولكن بعد إقرار التعديلات الدستوريه في إبريل 7..2 وجواز تحديد نسبة للمرأة بمجلس الشعب والشورى، نجد أن نظام الانتخابات وقانون الأحزاب السياسيه لا يشترط على الأحزاب ترشيح المرأة بنسب معينه على قوائم الأحزاب المختلفه، فذالك يشكل فجوة ملحوظة بين ما تقره نصوص الدستور والقانون بشأن حقوق المرأة السياسيه، وبين الممارسة الفعلية التى تجعل من هذه النصوص أمرا نظريا يصعب تطبيقه على أرض الواقع .[61]

وتعد مشاركة النساء في اللجان التأسيسة للدستور التى شهدتها مصر سواء في 2.12 أو 2.14 نسبة ضعيفة إجمالا، ففي أحسن الظروف لم تزد عن 1.% بما يعكس ضرورة إستمرار الجهود للدعوة وكسب التأييد من أطراف مختلفه؛ بغرض الضغط على الدولة لضرورة دمج النساء مناصفة أو بنسب مناسبة.[62]

وتعد المشاركة السياسية للمرأة المصرية في الحياة العامة وصنع القرار واحدة من القضايا الأساسية، التي تطرح نفسها بشكل دائم في الأوساط العلمية والسياسية، خاصة وأن الدستور المصري والقوانين المنظمة للعمل السياسي يؤكدان حق المرأة في التصويت والترشح، كما يؤكد الدستور علي مساواة المرأة بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية، وعدم وجود أي تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أوالدين .[63]

---

(1)هبة أحمد نصار وآخرون : المرأة والتنمية (آفات وتحديات) ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ،القاهرة،1999، ص87 0

(2)مصطفي محمد عبده والي : النظام الإنتخابي المقترح لتمكين المرأة في البرلمان ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ،جامعة طنطا ، 2010 0ص231 0

(1) عادل عبد الغفار : الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة رؤية تحليلية واستشرافية ،ط1 الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2009 ، ص103 0

(2) آمال المهندس وآخرون، مرجع سابق ،ص33 0

(3) عادل عبد الغفار : مرجع سابق ، ص30 0

ولاتقف مشاركة المرأة فى صنع القرار السياسي على مشاركتها فى المجالس النيابية أوالمحلية وإنما تمتد إلى الإسهام الفاعل في نشاط المنظمات التي تسهم في تشكيل المجتمع، كالأحزاب والنقابات والجامعات ووسائل الإعلام المختلفة وسائر تكوينات المجتمع المدني .[64]

نجد أن نشاط النساء في العمل النقابي محدود رغم إنخراطهن فيه، حيث وجدن في النقابات مجال للمطالبة بحقوقهن في العمل بما يتعلق بأمورها، مثل عدد الساعات وأجازات الوضع والتعويضات وكذلك التأمين. ومع ذلك نجد أنه بالرغم من أن النقابات قائمة منذ عام 1942 عندما تم الإعتراف بها رسميا، إلا أن نسبة تمثيل النساء فيها تعتبر ضئيلة جدا، إلي جانب أن الإتحادات العمالية والنقابات تعتني بالعمالة الرسمية، بما في ذلك النساء، ولكنها لا تختص بالقطاع غير الرسمي وهو الذي يتكدس فيه النساء، مما يعزلهن عن مجال رعاية حقوقهن والحفاظ عليها .[65]

فنجد أن نسبة الإناث في النقابات المهنية عام (2.12) 38.2% مقابل 61.8% للذكور .

الجدول رقم (3) ويوضح نسب شاغلي وظائف الإدارة العليا بالقطاع الحكومي وفقا للنوع لسنوات مختارة خلال الفترة(2...2/..1-2.13/2.12) في مصر

الوظائف العليا	نسبة المعينون في وظائف الإدارة العليا%							
	2..2/1..2		6..2/5..2		2.11/.2.1		2.13/2.12	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الجملة	78.5	21.5	83.8	16.2	68.8	31.2	63.7	36.3
وزير فاعلي	97.1	2.9	96.2	3.8	96.4	3.6	97.2	2.8
نائب وزير	1	–	92.9	7.1	99.4	6..	93.7	6.3
الممتازة	94.8	5.2	86.6	13.4	86.9	13.1	89.1	9..1
عليا	84.8	15.2	78.3	21.7	77.4	22.6	81.2	18.8
مدير عام	76.7	23.3	84.6	15.4	67.3	32.7	71.4	28.6
مديرعام بصفة شخصية	–	–	–	–	–	–	62.8	37.2

(4) سارة الطاهر عمر علي :دور المرأة في تنمية المجتمع الحضري ، دراسة ميدانية في المجتمع الليبي ، رسالة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة عين شمس، 2012 ، ص100 0

(5) هبة أحمد نصار وآخرون : مرجع سابق ، ص88 0

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامه والإحصاء ،2.14 .

وتشير بيانات الجدول أن نسبة الإناث شاغلي وظائف الإدارة العليا من إجمالي موظفي الإدارة العليا بلغت 21.5% مقابل 78.5% للذكور عام 2.../..2، ثم انخفضت لتصل إلي 16.2% للإناث مقابل 83.8% للذكور عام 2../5./2، ثم لترتفع مرة آخري إلي 31.2% للإناث مقابل 68.8% للذكور عام 2.11/.2.1، وبلغت أقصي ارتفاع لها خلال هذه الفترة 36.3% مقابل 63.7% للذكور عام 2.12/ 2.13 .

كما نلاحظ ارتفاع نسبة المعينات في الدرجات العليا من 15.2% عام 2.../..2 إلي 22.6% عام 2.11/.2.1 لتنخفض إلي 18.8%عام 2.13/2.12 وعلي الوجه الآخر إنخفضت نسبة المعينات في وظيفة مدير عام من 32.7%عام 2.11/.2.1 إلي 28.6% عام 2.13/2.12 .

وتصل نسب تمثيل الإناث في الوظائف المختلفة في السلك الدبلوماسي والقنصلي لتصل إلي 22.5% مقابل 5.77 % للذكور عام 2.12 ، ويتضح أيضا ضعف نسب تمثيل الإناث في السلك القضائي حيث لا تتعدي نسبتهن ..4% مقابل 99.6%للذكور عام 2.12 .[66]

أما القوانين المنظمة للنقابات المهنية والعمالية المسموح بها فلم تصل النساء لمنصب النقيبة حتي الآن ، ولم تشمل قوانينها علي إلزام النساء بمجالسها وفق أي نسبة ، في حين إستطاعت النقابات المستقلة والتي تجد صعوبة في الإعتراف بها دستوريا وقانونيا من تمثيل النساء في مجالسها وفق نسب نصت عليها لوائحها الداخلية.[67]

وقد أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عام 2.17 عام المرأة وآخرها مناقشات فبراير 2.19 حول تعديلات الدستور ، والتي من بينها زيادة تمثيل المرأة بنسبة 25% في البرلمان ، مع وجود قيادة نسائية ، وأته من أصل 3.وزيرا في الحكومة المصرية الحالية ، هناك 8وزيرات يتولين مناصب وزارية مهمة مثل وزارة الصحة والسكان ، ووزارة الإستثمار والتعاون الدولي ، ووزارة السياحة ووزارة الثقافة ووزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الهجرة ووزارة التخطيط ووزارة البيئة ، ومحافظات مثل المهندسة نادية عبده محافظة البحيرة .([68])

---

(1)- آمال علي نور الدين وآخرون :المرأة والرجل في مصر ،الجهاز المكزي للتعبئة العامة والإحصاء ، إصدار يونيو 2014 ، ص63 ،65 ، 67 ، 68 0

(2)-آمال المهندس وآخرون ، مرجع سابق، ص35 0

(68)- Aya tousson : status of women leadership and empowerment in Egypt: apperception study of government and Non govermmental organization, American university in cairo , 2020, p24 ,25 .

4–الأوضاع الاقتصادية للمرأة المصرية

القطاع الرسمي ويقصد به ذلك القطاع الذي تعمل فيه المرأة بأجر أو راتب ثابت في وظائف وأعمال تحميها قوانين الدولة وتشريعاتها .

وعليه ينقسم هنا القطاع إلى قطاعين فرعيين :

أولهما: القطاع العام، ويشمل الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تملكها الدولة، ويحكم العاملين والعاملات فيها قانون الخدمة المدنية، ويستفيد العاملون فيه من نظام التقاعد والتأمين الصحي .

ثانيهما: القطاع الخاص، ويشمل الشركات والمؤسسات الخاصة التي تحميها قوانين العمل التي تنظم العلاقة بين صاحب العمل والعمال ، ويستفيد العاملون والعاملات في هذا القطاع من التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي .[69]

ونجد أن هناك عاملين متناقضين يؤثران في عمل المرأة في القطاع العام وهما :

العامل الأول : إيجابي يشجع عمل المرأة، وهو متعلق بطبيعة قطاع الدولة من حيث إلتزامه بالأنظمة والتشريعات المعتمدة، وبالتالي إمكانية تقديم تسهيلات خاصة للمرأة العاملة ضمنه مثل: (أجازة أمومة، فترات الإرضاع ، تأسيس دور حضانة داخل مؤسسات العمل ، تأمين مواصلات لنقل العاملين، تقصير ساعات عمل المرأة عند اللزوم، عدم إلزامها بأعمال تجهدها في فترات معينة).

العامل الثاني : سلبي لا يسمح بتشغيل أعداد كبيرة من النساء، وهو متعلق بطريقة العمل والإنتاج في مؤسسات القطاع العام، وخاصة المؤسسات الصناعية، فهي في الغالب مؤسسات ضخمة تستخدم التقنيات الأكثر تقدما، وتمارس نشاطها غالبا في ميادين الصناعات الاستخراجية والثقيلة وبناء الطرق والسدود ومنشآت الري، إلى غير ذلك من الأعمال التي لا تناسب النساء .[70]

(1) ابتسام الكبتي وآخرون : مرجع سابق ، ص221 0

(2) خضر زكريا : عن الوضع الإجتماعي للمرأة العربية ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، 1998 ، ص48 0

القطاع غير الرسمي: يعرف بأنه: العمل الذي يتم بطريقة غير رسمية؛ ومن ثم لا يخضع لرقابة الدولة. وهو ما يعني بدوره عدم تمتع هذا النشاط بنظم الضمان الاجتماعي، فضلا عن عدم وجود مزايا للعاملين في هذا القطاع بصفة عامة.[71]

وبالتالي فالقطاع غير الرسمي لا يوجد له بيانات دقيقة عن حجم نشاطه، ولا يؤدي ضرائب تذكر على الأرباح . كما أن الوحدات الاقتصادية غير الرسمية تتميز بإحدى أو بعض الخصائص المرتبطة بالحجم الصغير والأسواق التنافسية غير منتظمة ،(تقنية ملائمة للعمالة الكثيفة ، وتكون معظم المهارات مكتسبة عند المشتغلين داخل هذا القطاع.)[72]

فنجد أن تقدير حجم القطاع غير الرسمي يعد أمرا في غاية الصعوبة. وتقدر المصادر الرسمية للبيانات حجم القطاع غير الرسمي في مصر بأقل من حجمه الحقيقي ؛ نظرا لأنه مكون من أنشطة غير مسجلة ، كما أن تعريف القطاع غير الرسمي والتمييز بين النشاط الرسمي وغير الرسمي في الإقتصاد يكون أكثر صعوبة بالنسبة لنشاط المرأة؛ نظرا للتداخل الذي يحدث غالبا ما بين أنواع الأنشطة الثلاثة المختلفة (رسمي، وغير رسمي، وعائلي) التي تمارسها داخل أو خارج المنزل .[73]

الجدول رقم (9) ويوضح التوزيع النسبي للمشتغلات الإناث بالقطاع (رسمي ، غير رسمي) وفقا لمحل الإقامة عامي (2..8، 2.13) في مصر

محل الإقامة / القطاع	8..2			2.13		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
%	..1	..1	..1	..1	..1	..1
الإجمالي	6167	2.626	26792	7879	21423	293.3
رسمي	62	7.7	2..2	54.3	5..1	22.3
غير رسمي	38	92.3	79.8	45.7	89.5	77.7

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامه والإحصاء 2.15

(3) سالي جلال رشيد المهدي : التمكين السياسي للمرأة مدخل للتمكين الإجتماعي والإقتصادي ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 20080،ص120 0

(4) غاده لمعي عبد السلام النجار : الجوانب الإجتماعية لإشغال المرأة بالصناعات الصغيرة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 2009 0ص69 0

(1) آمال نور الدين وآخرون : المرأة والرجل في مصر ، إصدار يونية 2014 ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ص48 0

فتشير بيانات الجدول إلى أن نسبة إجمالي المشتغلات من الإناث في القطاع غير الرسمي بلغت 77.7%،بما يعادل حوالي أكثر من ثلاثة أضعاف المشتغلات في القطاع الرسمي (22.3%) عام 2.13 .

ويتضح من البيانات أن نسبة المشتغلات في القطاع الرسمي بالحضر انخفضت إلي 54.3% عام 2.13 مقابل 62% عام 8..2، وعلى العكس ارتفعت نسبة المشتغلات في القطاع غير الرسمي إلى 45.7% عام 2.13 مقابل 38%عام 8..2أما بالنسبة للريف فنلاحظ ارتفاع نسبة المشتغلات من الإناث في القطاع غير الرسمي، حيث بلغت النسب 89.5% ، 92.3% علي الترتيب في عامي(8..2 ، 2.13)، ويرجع ذلك لدخول الإناث في أعمال الزراعة والمهن الزراعية بشكل كبير في الريف مقارنة بالحضر .[74]

ولكن الإحصاءات الرسمية تتجه لرصد وتسجيل النساء النشيطات في القطاع المنظم أو القطاع الرسمي، بينما تغفل تماما أعدادا كبيرة من النساء الائي يعملن في القطاع غير المنظم والهامشي في الريف والحضر الفقير والذي بدوره يبخس حق المراة مرتين، مرة عندما لا يعكس بصدق مساهمتها الفعلية في الإنتاج، وأخرى عندما تترك للعمل في قطاع يستغل إنتاجها بأبخس الأثمان ولا يوفر لها أية حماية اجتماعية أو قانونية .[75]

وهناك حقيقة أن أعداد متزايدة من الوظائف في العالم قد اتسمت بخصائص ترتبط عادة بأنشطة المرأة، ولكن معظمها تتقاضي أجورا ضعيفة وغير رسمية في طبيعتها، وتفتقر للحماية الاجتماعية ، إضافة إلى العمل غير المأجور والتعاقد من الباطن، والتي أصبحت الآن على نطاق واسع المشار إليها تحت مصطلح العمالة الضعيفة التي أدخلتها منظمة العمل الدولية. ([76])

وتتعدد العوامل التي تدفع المراة للعمل بالقطاع غير الرسمي، وبعض هذه العوامل يرتبط بالمرأة ذاتها ورغبتها في التعبير عن نفسها من خلال العمل في أنشطة غير تقليدية. وهناك عوامل ترتبط بالأسرة ذاتها، كإنخفاض مستوى المعيشة، وكثرة النفقات. كما أن

---

(2) السكان بحوث ودراسات :مجلة (نصف سنوية) العدد 89 إصدار يناير 2015 ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ص77 0

(3) هبة أحمد نصار وآخرون : المرأة والتنمية (آفات وتحديات) ، مركزدراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، 1999 ، ص36 0

(4) Sylvia chant :exploring the "feminization of poverty"in relation to women,s work and home –based enterprise in slums of the global south kinternational journal of gender and entrepreneurship .2014 .6(3).p.p.296-316

هناك عوامل ترتبط بالقطاع غير الرسمي ذاته، كسهولة العمل به وإرتباطه بالتعاملات غير الرسمية[77].

لا يزال عدد كبير من النساء اللواتي يعملن في القطاع غير الرسمي فقيرة علي الرغم من وجودهن مساهمات في الاقتصاد، ولا يزال القطاع غير الرسمي مستمر. وتوسع أيضا في العقود الأخيرة بسبب مزيج من العوامل في مختلف البلدان مثل معدل النمو ونمطه، بما في ذلك كثافة اليد العاملة والتكوين القطاعي للنمو والهيكلة الاقتصادية والأزمة الاقتصادية، بما في ذلك خصخصة المؤسسات العامة والتخفيضات العامة للنفقات. ويجب أن نفهم سبب تمثيل المرأة بشكل مفرط في هذا القطاع وفي قطاعات معينة منه، نتيجة أن النساء أقل قدرة من الرجال في سوق العمل ورأس المال، وتسويق المنتجات نظرا لانخفاض مستوى التعليم فيهن نسبيا، أو تقل احتمالية امتلاكها للممتلكات أو أن تكون لديها معرفة بالسوق. والمرأة مقيدة من حيث الحركة بالمعايير الاجتماعية والثقافية التي تعنيها، ومسؤلية الإنجاب للمرأة وعدم تشجيع الاستثمار فيها وتعليمها وتدريبها . [78]

و في سبتمبر 8..2 بدأت الأزمة الاقتصادية والمالية والتي تعتبر الأسوأ من نوعها منذ زمن بعيد. بدأت الأزمة بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم أمتدت بعد ذلك إلى دول العالم لتشمل الدول الأوربية والآسيوية والخليجية بالإضافة إلى الدول النامية. وكان من الطبيعي أن تؤثر هذه الأزمة علي الاقتصاد المصري. وبالرغم من التحسن النسبي في معدل النمو الاقتصادي في مصر ، إلا أنه من الملاحظ أن مشكلة البطالة مازالت هي التحدي الرئيس ، فما زالت الأزمة العالمية تلقي بظلالها على سوق العمل في مصر .[79]

ويعرف معدل البطالة بأنه: نسبة السكان في الفئة العمرية (15–64 سنة) القادرين علي العمل، والذين يرغبون فيه ويبحثون عنه ولا يجدونه، إلى إجمالي قوة العمل داخل الحدود الجغرافية للدولة. وتشير بيانات الجدول التالي إلى أن معدل البطالة أعلى بالنسبة للإناث عن الذكور. وقد تذبذب المعدل بين الإنخفاض والإرتفاع لكل من الذكور والإناث، حيث بلغ 2.% للإناث، 5%للذكور عام 1997، ثم إرتفع إلى 25% للإناث ، 7% للذكور عام 5..2، ثم انخفض ليصل إلى 22.6% للإناث، 4.9% للذكور وهو أعلى معدل بطالة وذلك عام 2.13.

---

(1) خالد فوزي صفي الدين نصر : التدخل المهني بإستخدام طريقة تنظيم المجتمع لتمكين المرأة الفقيرة العاملة في القطاع غير الرسمي ، رسالة دكتوراه ، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان ، 2007 0 ص132 0

(2) Martha alterchen: women informal secor: aglobal picture, the global movement , kennedy school of government , p7 .

(3) التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية بيكين +20 ، المجلس القومي للمرأة ، مايو 2014 ، ص27 0

الجدول رقم (1.) ويوضح تطور معدلات البطالة (15 سنة فأكثر) وفقا لمحل الإقامة والنوع خلال الفترة (1997–2.13) في مصر

السنوات	معدلات البطالة %					
	حضر		ريف		الجملة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
1997	6	21	5	19	5	.2
1998	5	.2	5	.2	5	.2
1999	5	19	5	19	6	19
...2	5	24	5	22	5	23
1..2	6	23	6	22	6	23
2..2	6	25	6	23	6	24
3..2	9	32	7	15	8	25
4..2	7	31	5	.2	6	24
5..2	9	29	6	22	7	25
6..2	9	29	5	21	7	24
7..2	8	24	4	15	6	19
8..2	8	24	4	16	6	19
9..2	8	.3	4	1.8	5	23
.2.1	7.2	29	3.2	17.6	4.9	22.6
2.11	..12	29.7	6.5	..17	8.9	22.7
2.12	12.5	29.2	7.2	2..2	9.3	24.1
2.13	12.4	29.4	7.8	4..2	9.7	24.3

المصدر: تقريرالجهاز المركزي للتعبئة العامه والإحصاء،2.14.

ذلك بسبب الظروف التي تمر بها مصر خاصة بعد حدوث ثورة يناير 2.11، وينطبق نفس النمط السابق على كل من الحضر والريف.[80]

وسجلت أعلى معدلات بطالة للإناث الحاصلات علي مؤهلات متوسطة والحاصلات على مؤهل جامعي فأعلى حيث بلغ معدل البطالة 34% لحملة المؤهل الجامعي فأعلى عام 2.13 مقابل 25.6% عام ،8..2 بينما بلغ معدل البطالة حوالي 36% للحاصلات على مؤهل متوسط في العامين، وبلغت نسبة المتعطلات لفترة أقل من عام 8.6% من إجمالي

(1) آمال علي نور الدين وآخرون : المرأة والرجل في مصر ، إصدار يونية 2014 ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ص40 0

المتعطلات، وأن 7..3% منهن متعطلات لفترة تتراوح من سنة إلى أقل من ثلاث سنوات في حين أن 7..6% منهن يتعطلن لفترة ثلاث سنوات فأكثر وذلك عام 2.13 .[81]

ويزيد معدل البطالة بين النساء الشابات علي خمسة أمثال نظيره بين الذكور (38.1 % مقابل 6.8 %) في 2.18 وعلي الرغم من الفجوة الكبيرة في التشغيل ، الشواهد تشير إلي أن عددا كبيرا من النساء لا يبحثن عن وظيفة ، لأنهن يعتقدن أنه سيكون من الصعب العثور علي وظائف ومن ثم تستبعد معدلات البطالة بين النساء وإن كانت مرتفعة ، شريحة آخري من النساء ، ولا تعكس بشكل كامل حقيقة الوضع . ([82])

ولا تفهم قضية بطالة الإناث دون الإشارة إلى أن بطالة المرأة قد ترتبط أحيانا بعوامل ذاتية مثل مدى رغبتها الشخصية في الاشتراك في سوق العمل. حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود حالات متنوعة من النساء المتعلمات اللاتي يقررن –لأسباب شخصية– ألا يلتحقن بسوق العمل؛ وبالتالي لايمكن إرجاع نسبة بطالة الإناث فقط إلى عوامل خارجية وهيكلية في المجتمع أو في بنية الاقتصاد .[83]

ونظرا لأن نسب البطالة بين الإناث أعلى بكثير منها بين الذكور؛ فإننا نأمل في مزيد من الإهتمام من جانب الدولة في مجال العمل بالنساء علي وجه الخصوص، وذلك عن طريق القروض الصغيرة ومساعدة النساء في تسويق منتجاتهن؛ حتي يستطعن أن يرسخن أقدامهن في سوق العمل جنبا إلى جنب مع الرجال .[84]

إلى جانب ذلك نجد أن هناك فجوة في الأجور بين الجنسين تستند إلي معايير جنسانية تفترض أن الرجال هم المعيلون الأساسيون، وأن النساء من ذوي الدخل الثانوي أو التكميلي؛ مما يعني أن عمل المرأة لا يمنح إلا قيمة أقل من العمل الذي يقوم به الرجل. كما أن الإفتراضات الراسخة بأن الرجال أكثر مهارة أو تعليما من النساء تعمل أيضا علي إضفاء الشرعية علي إدراك أوجه عدم المساواه في الأجور وإدامتها . هذا بالرغم من التقدم الهائل في التحصيل التعليمي للمرأة بالنسبة للرجل في كثير من البلدان ، مما يشير

---

(2) السكان بحوث ودراسات : (مجلة نصف سنوية) العدد 89 إصدار يناير 2015 ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ص91 0

([82])- طارق توفيق : تشغيل المرأة وأثره علي الإنجاب والخصائص السكانية (ملخص دراسات وتجارب دولية) المجلس القومي للسكان ، مايو 2020 ، ص4 ، 5 0

(1) مصطفي كامل السيد وآخرون : مرجع سابق، ص236 0

(2) تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك ، 2001 ، ص137 0

إلي أن الفوارق في الأجور لا تنجم عن الإختلافات في التعليم أو التدريب بل من التمييز [85].

ويعد الفقر واحدا من أكثر النتائج وضوحا بشأن قصور وعجز الاقتصادات العالمية والمحلية،ويتفاقم الفقر نتيجة لعمليات التمييز وعدم المساواة.

كما يرتبط الفقر بين النساء والفتيات ارتباطا مباشرا بحرمانهن من الحقوق، وفقدانهن لتيسير النفاذ إلي الموارد الاقتصادية بما في ذلك الإئتمان وامتلاك الأراضي وإرثها وخدمات التعليم والدعم، وإشتراك النساء بالحد الأدنى في عملية صنع القرار. كما يرتبط الفقر أيضا بعمليات النزوح نتيجة للنزاعات المسلحة والهجرة لأسباب اقتصادية، ونادرا ما تتمكن النساء من التغلب علي الفقر، إلا إذا ما أمكن مواجة ما يتعرضن له من تمييز وحرمان من حقوقهن الإنسانية.[86]

ومصطلح تأنيث الفقر "Feminization of poverty" الذي أستخدمته لأول مرة – ديانا بيرث Diana pierce في إشارة إلى أن الأسرة التي ترأسها إمرأة أكثر عرضة للفقر، حيث وجدت بعد دراستها أن 5.% من الأسر الفقيرة ترأسها أمرأة . ([87])

فمنذ الثمانينيات أجريت دراسات عن تكاثر الأسر المعيشية التي ترأسها نساء وبحوث حولها، والآثار الإجتماعية المترتبة علي سياسات التكيف الهيكلي الخاصة بنوع الجنس وظهور ما يعرف بتأنيث الفقر، وينمو التصور في جميع أنحاء العالم أن الفقر يزداد تأنيثا أي: أن نسبة متزايدة من فقراء العالم من الإناث. وخلص تقرير أصدرته الأمم المتحدة 1992 إلي أن عدد النساء الريفيات اللاتي يعشن في فقر في البلدان النامية زادت إلي نسبة 5.% تقريبا علي مدي السنوات العشرين الماضية، بينما زاد الفقر في العشرين سنة الماضية بين الرجال 3.% . [88]

---

(3) Emily esplen and alyson brody:putting gender back in the picture :rethinking women 's economic empowerment,institute of development studies, university of Sussex , 2007.

(4) آمال عبد الهادي : حقوق النساء من العمل المحلي إلي التغيير العالمي ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ،2007 ،ص182 0

(5) zineb khaddar and eman farid "whois the head ;apaper presented inseminalon social calegories in population studies "auc, cairo,egypt,september10-18,1999.

(6) Valentinemm.moghadam:the 'feninization of poverty,and women's human rights ,unesco/social and human sciences sector ,france,2005,p.2.

ولقد قدر عدد السكان في البلدان العربية بما يقارب 3.3 مليون عام ،3..2 منهم ما يقارب 148 من الإناث،وهذا يعني أن عدد الإناث يشكل ما يقارب نصف سكان الوطن العربي .كما يقرر إجمالي القوي العاملة لنفس العام ما يقارب 1.7 مليون يفترض أن يكون من بينهم 52مليون من الإناث في سوق العمل،إلا أن حقائق الواقع لا تؤكد هذه النتيجة حيث أن مجموع الإناث العاملات في سوق العمل لا يتجاوز 26 مليون أي أن هناك ما يقارب من نصف القوي العاملة النسائية خارج سوق العمل، حيث إنه لا تزال القوى العاملة في العالم العربي ذات نسبة منخفضة يبلغ متوسط حجمها ثلث الفئة العمرية العاملة من السكان وهذا يعود في معظمه إلي إنخفاض معدلات المشاركة في صفوف النساء.[89]

إن عدم إستغلال رأس المال البشري –خصوصا النساء ذوات التعليم المرتفع– يكبح نمو الاقتصاد ويهدر طاقات وإستثمارات كبيرة، كان من الممكن أن تسهم في تحقيق التنمية للمجتمع. فهناك لا شك علاقة دائرية بين تباطؤ النمو الاقتصادي وقلة الطلب علي العمالة النسائية في المنطقة. فنجد أن معدلات الفقر تتقلص مع نمو الاقتصاديات لكنها تتقلص بمعدلات أعلي في الدول التي تعطي فرصة أكبر للنساء للمشاركة في النشاط الإقتصادي . لذا فإن الاقتصاديات العربية بحاجة لعمل المرأة، كما أن المرأة بحاجة إلي أن تحصل علي نصيبها العادل من الفرص في المجال الإقتصادي. فليس من المبالغة في القول أن تمكين المرأة هو أنجح سبيل لتحسين الأوضاع المعيشية للأسرة بل وللإقتصاد الكلي .[90]

ولقد أشار تقرير عن نتائج المسح الذي قام به صندوق تنمية رأس المال بالأمم المتحدة (Uncdf) أن مساعدة المرأة علي زيادة دخلها يؤدي إلي تحسين معيشة أسرتها. كما أشارت بعض المؤسسات التنموية إلي أن المرأة أكثر إنفاقا من الرجل علي أسرتها من عائد مشروعها. ومن ثم فإن مساعدة المرأة له تأثيرات متعددة تزيد عائد انشطة المؤسسات التنموية. [91]

وفي مصر يعتبر الحق في التحرر من الفقر من حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا، حيث يعتبر التحرر من الفقر مفهوم يتفق مع الحق في مستوى معيشة كاف للفرد وأسرته،

---

(1) سارة الطاهر عمر علي : دور المرأة في تنمية المجتمع الحضري دراسة ميدانية في المجتمع الليبي ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 2012 0ص93 0

(2) مصطفي كامل السيد وآخرون : النوع الإجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي ، منظمة المرأة العربية ، القاهرة ، 2010 ،ص265 :267 0

(3) خالد فوزي صفي الدين نصر : التدخل المهني بإستخدام طريقة تنظيم المجتمع لتمكين المرأة الفقيرة العاملة في القطاع غير الرسمي ،رسالة دكتوراه ،كلية الخدمة الإجتماعية ،جامعة حلوان ، 2007 0ص173 0

المنصوص عليه في المادة (11) من الإتفاقية الدولية بشأن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية التي صادقت عليها الحكومة المصرية.[92]

ونجد أن نسبة الفقراء في مصر بلغت 26.3% من إجمالي السكان بالجمهورية. أي: إن أكثر من ربع السكان تم تصنيفهم كفقراء غير قادرين علي الحصول علي إحتياجتهم الضرورية. وتصل نسبة الفقراء في ريف الجمهورية إلي 32.4% مقابل 17.6% بالحضر [93].

وقد ظهر الفقر بقوة علي المرأة باعتبارها الأكثر تهميشا في المجتمع. ووفقا للتقرير الصادر عن مجلة الإيكونوميست لعام 2.12 عن الفرص الاقتصادية للنساء عام 2.12 ؛إحتلت مصر المرتبة 8. من بين 128 دولة، والمركز الأول في قائمة الدول التي سجلت انحدارا في إتاحة الفرص الاقتصادية للنساء مقارنة بتقارير السنوات السابقة، أما ترتيب مصر بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن مصر احتلت المرتبة السابعة من بين 15 دولة في الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة المصرية .[94]

ونجد أن نسبة النساء العائلات لأسرهن (21%) كمتوسط عام، لكنه يرتفع إلي ما يقارب (الثلاثين بالمائة) في المناطق العشوائية والنائية؛ وهو ما يرجع إلي زيادة معدلات الطلاق والإنفصال والترمل. ولا تكفي القوافل الصحية والمؤسسات الخيرية والجهود الموسمية في حل المشكلة؛ لأن القضية تتحول من عوز وحاجة إلي موقف سلبي من الحياه، يرتبط بدرجة عالية بالإغتراب النفسي والثقافي، وهو ما يتطلب علاجا طويل الأمد وعلي مراحل متعددة .[95]

ومن ثم فإن النساء الفقيرات –خاصة المعيلات لأسر– لا يستطعن أن يوفرن لأطفالهن فرص الحصول علي التعليم المناسب، والرعاية الصحية الملائمة، اللازمة لتحسين نصيبهم من مقومات الحياة الكريمة. وبالتالي فإن إيجاد الدافع والأمل والحافز في الأباء لا يقل أهمية عن الإمكانات المادية، حيث إن موروث النساء من مظاهر الفقر ينتقل إلي أبنائهن.[96]

---

(4) عزة سليمان وآخرون : واقع المرأة المصرية ، مركز قضايا المرأة المصرية ، ص159 0

(5) مرفت محمد خليل وآخرون : خصائص ر ؤساء الأسر الفقيرة في مصر ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، إصدار أغسطس 2014 ، ص30

(6) أمل المهندس وآخرون :تقرير الظل بيجين +20 جمهورية مصر العربية ، الإتحاد العام لنساء مصر ، 2015 ، ص10 0

(1) مصطفي كامل السيد وآخرون : مرجع سابق ، ص251 0

(2) خالد فوزي صفي الدين نصر : مرجع سابق ، ص134 ،135 0

وهذا يرجع إلي ما يلي:

1-الإنعكاس السلبي لبرامج الإصلاح الهيكلي علي المرأة المصرية خلال فترة التسعينات فبإنخفاض فرص العمل المتاحة أمام المرأة بما لا يتناسب مع مساهمتها في سوق العمل قبل عملية التحول إلي إقتصاد السوق .[97]

2-كذلك إجراءات الخصخصة، والتي قد تؤدي إلي رفع البطالة للإناث وزيادة إلتحاقهن بالقطاع غير الرسمي، نتيجة لضيق ظروف العمل في القطاع العام بعد الخصخصة، وصعوبة ظروف العمل في القطاع الخاص بالنسبة لمسؤليات المرأة وأدوارها المتعددة داخل المنزل وخارجه.[98]

3-وموجة التضخم المرتفعة التي أسفرت عن زيادة في الرقم القياسي للأسعار، والتفكك التدريجي للأسرة الممتدة التقليدية بسب الظروف التي خلفتها النقلة الحضارية الحديثة .[99]

4-ويرجع أيضا إفتقار النساء إلي عدم تملكهن للأراضي ورأس المال، بل والتفرقة النوعية في سوق العمل بينهن وبين الرجال.[100]

5-ويرجع إفتقار النساء أيضا إلى ما يتعلق بالنظم الإجتماعية، والعادات والتقاليد التي تحرم المرأة من فرص العمل مقارنة بالذكور، مما يدخلها في دائرة الفقر التي يصعب الخروج منها .[101]

6-وطبيعة ما تلاقيه المرأة من مساوىء في سوق العمل، ونتيجة لتربية الأطفال كل ذلك يسهم في تأنيث الفقر بين المسنات، حيث تزيد معدلات الفقر بين النساء اللواتي تزيد أعمارهن فوق 65 عاما ويشهدن معدلات فقر متدنية في السنوات الأخيرة، بالرغم من المحاولات في إحراز التقدم في الحد من الفقر [102]

وبصفة عامة يركز النهج النسوي للفقر علي التفاوت بين الجنسين والتكاليف الإجتماعية للفقر، وهي تشمل تزايد مشاركة النساء و الاطفال في الاقتصاد غير المنظم، والمعاملة التفضيلية للإناث والذكور، داخل الأسرة، والضغط علي الفتيات للزواج المبكر، وإرتفاع

---

(3) سامية حسن الساعاتي : علم إجتماع المرأة الهيئو المصرية العامة للكتاب ، 2003 ،ص286 0

(4) هبة أحمد نصار : مرجع سابق ، ص10 0

(5) سامية حسن الساعاتي : المرأة والمجتمع المعاصر ، الدار المصرية السعودية ، 2006 ، ص299 ، 300 0

(6) نشوي توفيق ثابت : تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية ، رسالة ماجستير ،كلية الآداب ، جامعة عين شمس ،2004 0ص123 0

(7) هيام حمدي صابر زهران : واقع آليات الخدمة الإجتماعية وتمكين المرأة ، 2015 ، ص19 0

(8)aliso m. jaggar and paula s. Rothenberg : feminist frame works , published by library of congress , in the unitedstates of America ,1993, p295 .

معدلات التسرب من التعليم بين الفتيات ، وأسفرت الدراسات المتعلقة بتأنيث الفقر عن توصيات تتعلق بالسياسة العامة وضرورة توليد فرص عمل للمرأة وتصميم البرامج المخصصة للمرأة للتخفيف من وطأة الفقر [103]

فلم تتحسن المؤشرات التي تقيس مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي كما كان متوقعا ، فمعدل مشاركة النساء في قوة العمل متدني ويقدر بحوالي 23% في 2.19 وسجل معدل البطالة في صفوفهن حوالي 23.6% أي أكثر من ضعف معدل الرجال ، وبلغ معدل تشغيل النساء في الحضر نحو 3.% مقارنة بنحو 2.% للنساء في الريف وتبلغ حصة النساء من الوظائف في القطاع الرسمي أكبر من حصة الرجال (6.% من وظائف النساء في القطاع الرسمي مقابل 4.% للرجال اعتمادا علي القطاع العام في التشغيل ([104])

خامسا: أهم النتائج والتوصيات:

وتوصلت نتائج البحث إلي أن أكثر العوامل إعاقة لتمكين المرأة وهي العوامل الاجتماعية تلاها العوامل الاقتصادية والسياسية ثم أخيرا العوامل الشخصية وأن تنمية أوضاع المرأة وتغيير علاقات النوع الاجتماعي لتكون أكثر عدلا وأقل تميز ضد النساء يتطلب دورا أساسيا للدولة . فالدولة هي الفاعل الرئيس في توجيه عمليات التغيير الاجتماعي والحامي لحقوق الأفراد ، فالدولة هي التي لديها القدرة علي التشريع ورسم السياسات، وتخصيص الميزانيات ومتابعة وتنفيذ ما تخططه علي المستوي الوطني .

وتوصي الباحثة علي ضرورة تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق تقديم المناهج الدراسية والبرامج التليفزيونية وجميع وسائل الاعلام التي ترفع من قيمة المرأة ودورها ، والعمل علي تدعيم المرأة وترشيحها في الحياة السياسية والمناصب القيادية، وأخيرا تصميم البرامج التدريبية لزيادة ثقة المرأة وقدراتها الإدارية لكي تتمكن من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة .

(1)valentine m.moghadam: the 'feminization of poverty 'and woman's human rights,social and human sciences sector , unesco, july 2005 , p.5 .

([104])- طارق توفيق : مرجع سابق ، ص4 0

تمة

التنمية غير المستدامة هي قصيرة الأجل، والتنمية غير المتوازنة تميل لصالح الفئات الأقوى على حساب الفئات الأضعف، والتنمية غير العادلة لا تأخذ في اعتبارها حاجات الناس ومواهبهم ولا تعطي لهم إطارا شرعيا أو تثقيفيا يضمن لأن يكون الكل شركاء في التنمية، وكذلك مستفيدين منها.

ومن خلال ما استعرضناه من أوضاع للمرأة، ووضعها الحالي في مصر كان واضحا أن المرأة عانت في كل المجتمعات بدرجات متفاوتة ولأسباب مختلفة من وضع ينال من مكانتها الإنسانية في مواجهة سيطرة الرجل علي الحياه العامة، تارة باسم الدين، وأحيانا لبطش السلطة السياسية، ووطأة العادات والتقاليد الموروثة، والصورة الذهنية التي تروج لها الفنون والآداب وأجهزة الإعلام، فضلا عن مؤسسات التعليم. لذا كان من الواجب أن تتكامل مؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافية والقانونية والسياسية في أن ترسل رسائل إتصالية وتثقيفية وتشريعية متسقة من أجل توعية المجتمع بحقوق المرأة، وبخسائرها نتيجة عدم حصولها علي نصيبها العادل من الحقوق. وهناك مسؤلية تتحملها مؤسسات المجتمع المدني، والجامعات، والمدارس، ودور العبادة، وأجهزة الإعلام ، والأدباء بوصفهم قادة الرأي العام، هذه المسؤلية مسؤلية مشتركة بين مؤسسات الدولة التشريعية والإدارية من أجل تغيير أوضاع المرأة شيئا فشيئا. وعليه فإن الجميع مطالب بالمشاركة في خلق ثقافة أكثر إحتراما للمرأة وإعترافا بأدوارها المختلفة، ووضع استراتيجية شاملة لإدارة عملية التحول التدريجي نحو مجتمع أكثر إحتراما للمرأة وحقوقها، وأكثر إستفادة من طاقاتها.

المراجع العربية:

القواميس:

1-جوردن مارشال : موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2..7 .

2-محمد أبي بكر بن عبد القادر الرازي : مختار الصحاح ، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981 .

الكتب والمراجع:

1-إبتسام الكبتي وآخرون : النوع الإجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي ، منظمة المرأة العربية ، مصر ، 2.1. .

2-آمال المهندس وآخرون : تقرير الظل بيجن +2. ، جمهورية مصر العربية ، الإتحاد العام لنساء مصر ، 2.15 .

3-امال عبد الهادي وآخرون : حقوق النساء من العمل المحلي إلي التغيير العالمي ، مركزالقاهرةلدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة، 2..7 .

4-آمال علي نور الدين وآخرون :المرأة والرجل في مصر ،الجهاز المكزي للتعبئة العامة والإحصاء ، إصدار يونيو 2.14 .

5-أمل المهندس وآخرون :تقرير الظل بيجين +2. جمهورية مصر العربية ، الإتحاد العام لنساء مصر ،2.15 .

6-بحري دلال : النظرية النسوية في التنمية ، مجلة المفكر ، العدد الحادي عشر ، ص76 .

7-تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك ، 2..1 .

8-التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية بيكين +2. ، المجلس القومي للمرأة ، مايو 2.14 .

9-جنان التميمي: مفهوم المرأة بين نص التنزيل وتأويل المفسرين ، شبكة اللغويات العربية ، 2..9 .

10-حنان مكرم فرج : المرأة التي تعول للمشاركة في التنمية ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2..7 .

11-خالد فوزي صفي الدين نصر : التدخل المهني بإستخدام طريقة تنظيم المجتمع لتمكين المرأة الفقيرة العاملة في القطاع غير الرسمي ، رسالة دكتوراه ، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان ، 2..7 .

12-خضر زكريا : عن الوضع الإجتماعي للمرأة العربية ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، 1998 .

13-سارة الطاهر عمر علي : دور المرأة في تنمية المجتمع الحضري دراسة ميدانية في المجتمع الليبي ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 2.12 .

14-سارة الطاهر عمر علي :دور المرأة في تنمية المجتمع الحضري ، دراسة ميدانية في المجتمع الليبي ، رسالة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة عين شمس، 2.12 .

15-سالي جلال رشيد المهدي : التمكين السياسي للمرأة مدخل للتمكين الإجتماعي والإقتصادي ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ،2..8 .

16-سامية حسن الساعاتي : علم إجتماع المرأة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 3..2 .

17-السكان بحوث ودراسات : (مجلة نصف سنوية) العدد 89 إصدار يناير 2.15 ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

18-سمير عبد الحميد رضوان : أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الإقتصادية ، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، 1996 ، . https://books.google.com.eg/

19-سوزي رشاد : العولمة ، المركز المصري لحقوق المرأة ، 2... .

20-شهيدة الباز : النوع الإجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2..6 .

21-طارق توفيق : تشغيل المرأة وأثره علي الإنجاب والخصائص السكانية (ملخص دراسات وتجارب دولية) المجلس القومي للسكان ، مايو 2.2. .

22-عادل عبد الغفار : الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة رؤية تحليلية واستشرافية ،ط1 الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2..9 .

23-عبد العزيز عبد الله السنبل : دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة مؤتمر التنمية والأمن ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 1..2 ، www.faculty.ksu.edu.sa/doc

24-عدلي علي أبو طاحون : حقوق المرأة ((دراسة دينية وسسيولوجية)) المكتب الجامعي الحديث ، الأسكندرية ، 2... .

25-عزة سليمان وآخرون : واقع المرأة المصرية ، مركز قضايا المرأة المصرية .

26-علي الصاوي : المرأة في برلمان 2.12 مصر بعد ثورة يناير ، هيئة الأمم المتحدة للمساواه بين الجنسين وتمكين المرأة UNWOME.

27-غاده لمعي عبد السلام النجار : الجوانب الإجتماعية لإشغال المرأة بالصناعات الصغيرة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 9..2 .

28-لطيفة طبال : التغيير الإجتماعي ودوره في تغيير القم الإجتماعية ، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية ، العدد الثاني ، جوان 2.12 .

29-مثني أمين الكردستاني : حركات تحرير المرأة من المساواه إلي الجندر دراسة إسلامية نقدية ، دار القلم للنشر والتوزيع ، القاهرة4..2 .

30-محمود قظام السرحان وآخرون : النوع الإجتماعي الجندر ، عمان.

31-مرفت محمد خليل وآخرون : خصائص ر ؤساء الأسر الفقيرة في مصر ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، إصدار أغسطس 2.14 .

32-مصطفي كامل السيد وآخرون : النوع الإجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي ، منظمة المرأة العربية ، القاهرة ، 2.1. .

33-مصطفي محمد عبده والي : النظام الإنتخابي المقترح لتمكين المرأة في البرلمان ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ،جامعة طنطا ، 2.1. .

34-معتز بالله عبد الفتاح :التنمية المستدامة وقضايا المرأة العربية رؤية قطاع من الشباب العربي ،تقرير عن حوار الشباب العربي حول قضايا المرأة ،تونس ، 1–7 يوليو 2.1. .

35-نحو غد أفضل للمرأة المصرية ، النشرة الدورية للمجلس القومي للمرأة ، العدد55 ،مايو 2.13

36-نرمين سيد عزب سليمان : دور المنظمات النسائية العربية في تمكين المرأة دراسة مقارنة من واقع حالتي مصر والبحرين ، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 2.11 .

37-نشوي توفيق أحمد ثابت : : تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 4..2 .

38-هبة أحمد نصار وآخرون : المرأة والتنمية (آفات وتحديات) ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ،القاهرة،1999 .

39-هنا إبراهيم رزق ندا : برامج التنمية البشرية وتمكين المرأة سياسيا ، رسالة دكتوراة من قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2.11 .

40-هيام حمدي صابر زهران : واقع آليات الخدمة الإجتماعية وتمكين المرأة ، 2.15 .

المراجع الأجنبية:

1- abou zeid : women in the concept and issues of human security arab and international perspectives ,arab women organization , cairo , Egypt , 2..9. .

2-Agricultural censuses and gend er consideration-concept and methodology,fao,1999

3-aliso m. jaggar and paula s. Rothenberg : feminist frame works , published by library of congress , in the unitedstates of America ,1993,.

4-Aya tousson : status of women leadership and empowerment in Egypt: apperception study of government and Non govermmental organization, American university in cairo , 2.2...

5-brooke shannan west : does employment empower women?an analysis of employment and women's empowerment in india ,graduate school of cornell university ,august 2..6.

6-earl l. Sullivan : women in Egyptian public life ,published bythe American university, cairo, 1987..

7-Emily esplen and alyson brody:putting gender back in the picture :rethinking women 's economic empowerment,institute of development studies, university of Sussex , 2..7.

8-Geoffrey and j.leonardellib : cultural constraints on the emergence of women as leaders , journal of world business , volume 47, issue4, October 2.12 .

9-hazel reeves and sally baden : development and gender , institute of development studies university of sussex , brighton, 2... ,.

1.-kalpana chokhal :socio –economic empowerment of women through the micro creditprogram in Nepal ,central department of economics tribhuvan university ,kirtipur,Kathmandu,Nepal,December,2.13.

11-katerina machovcova : women on the labour market : today and in the future , published by gender studies with in aproject fit for gender mainstre aming gender

12-Martha alterchen: women informal secor: aglobal picture, the global movement , kennedy school of government .
13-mrinalini sinha and ather : feminisms and internationalism , published by blackwell oxford,
14-paler h . lindert & jeffery g Williamson;globalization and inequality " world bank , april 2..1.
15-Sylvia chant :exploring the "feminization of poverty"in relation to women,s work and home –based enterprise in slums of the global south kinternational journal of gender and entrepreneurship .2.14 .
16-V.P.GUPTA,ROWSAS, ARTICLE ON WOMEN EMPOWERMENT IN INDDIA , MARCH. 2.13.
17-valentine m.moghadam: the 'feminization of poverty 'and woman's human rights,social and human sciences sector , unesco, july 2..5.
18-Valentinemm.moghadam:the 'feninization of poverty,and women's human rights ,unesco/social and human sciences sector ,france,2..5.
19-zineb khaddar and eman farid "whois the head ;apaper presented inseminalon social calegories in population studies "auc, cairo,egypt,september1.-18,1999.

المواقع الاليكترونية

www.gomhuriaonline.com-
القضايا العالمية للأمم المتحدةwww.un.org -/
2.14 ، 2.13 عامين قومي للمرأة فيwww.masress.com/
www: musawasyr.org/
المركز المصري لحقوق المرأةwww.ecwronline.org/
اليوم السابعwww.youm7.com/
بوابة أخبار اليومwww.akhbarelyom.com/
Ar.m.wikipedia.org